



إستراتيجية الخطاب السياسي في معالجة الفساد دراسة في التكوين السياسي للدولة

د. رياض كريم عبد الله
كلية الفقه / جامعة الكوفة

أولاً: المقدمة

إن الفلسفة والبحوث العلمية التي تتجنب طرح الأسئلة المحنورة في السلسلة تظل محط ريبة لقارئ المثقف الواعي ، لأنها لا تلبّي حاجة عصرها إليها ولا تكشف عن سبب ترايد قوة الدولة وانقلابها إلى دولة القوة فيه وصاعد العنف السياسي وانفراع السياسيين تجله المواجهة والمشاجرة وتغيب الحوار الفكري السياسي مع أن الخطاب السياسي لمعاصروا تطبوا المعرفة فصار الاقتصاد سياسته علم الاجتماع في أحد جوانبه سياسية ، قد ظلت السلسلة ، هنا ، تعيش عزلة حقيقية وتوصلا بالعصر وهميا ولذلك لا تجري هذه البحوث في الميدان السيلسي الذي يتميز بحسب معيير علمية بالحرية والتوصل الحداثي وإن كانت تتعرض لبض المخاطر. ولأن السوق السياسي سوق تجاري ، عنفا يجري فيها التسابق في سبيل تحقيق مكسب شخصية ، ولأن وعينا السياسي لم يصل في فهم محاور السياسة على أنها محاور غمية مثلها كمثل الهندسة ولطب لا يجوز التحدث فيهما على مستوى الامتحان إلا وفق ضوابط علمية مهنية.

إن ملاحظة لباحث تاريخيا لانيثق الدولة لا يؤمّه أن يتصور وجود قصر لوعي لثقافي المتزايد في لمجتمعت البشرية، لأنه من حقانقها الراسخة وهي الحقيقة التي تحكم الأهداف والغايات في التوصل إلى السلطة وقدر التسابق إلى مراكز السلطة يظهر في مماثلة الملكية الخاصة (الأرض) بسيادة دولة على تراب وطي معين وهي مماثلة تذهب بعيدا جدا عن الفكرة الفلسفية السياسية على الرغم من أنها تحفز الشاعر وترضي الزعامة العسكرية في دولة لتزعم العسكري العنيف، لكنها لا تقدم أية نظرية في التكوين لسياسي وليس فيها غير ثقافة القبلية والتعصب الغريزي الفطري.

ومن لتصور المتمرجدا تبني أطروحة سياسية تتغذى على الفكر الإسلامي الحقيقي الصافي وتحاكي نماذج الفكر السيلسي في الدول المتطورة لتأتي متنظمة مع التطور المعاصر بكل ما فيه (من السلب والإيجاب) لتتفصل مع الموجب وتتقلم مع السلب في سبيل إصلاح مآثره غير منسجم مع مقولتها السياسية فهي تلبس ثوب العصور بمضمون إسلامي .

إن حقيقة القوة لا تكمن في المواجهة والصراخ بل قد تكون في الصمت والصبر ولا تكون في الخروج عن المألوف المزخرف ومعارضته علناً في زمن يقال فيه طوبى للغرباء بل قد تكون بالتفاعل والاندماج والتحرك تجاه التصحيح وليس الانطواء.

إن المسار واسع في تصور الدولة وهي تتلرجح في تاريخها بين وجود دولة الزعيم العسكري الذي يوطد سلطته بواسطة ادعاء النصر ودفع المخاطر: إنه يمثل إرادة الهيمنة (أو إرادة القوة) وهو في الحقيقة نظام عصابي. وبين وجود الدولة الحديثة من جهة أخرى، فيمكن للمرء أن يكتب التاريخ أو يعيد كتابته بوضع هذا الشكل المقارن للدولة في المرتبة الأولى ولك أن تتصور ما يمكنك تصويره من دولة الزعيم العسكري ليس على مستوى التاريخ الحديث بل على طول تاريخ تحول المجتمعات من نظام القبليّة إلى تحويل نظام الأعراف والتقاليد إلى قوانين في هيئة الدولة في التاريخ الحديث.

يكتفي الباحث بأن يتأمل للحظة هذه الصورة في تاريخ الدولة والسلطة السياسية ليدرك التفاوت الكبير بين الأشكال السياسية للدولة الحديثة (العسكرية) والشروط العلمية في التكوين السياسي الاقتصادي والاجتماعي. ومن خلال ذلك يمكننا أن نفهم جيداً مضامين تحليل البنية الاجتماعية التي تسنى من خلالها تشوّع العلاقات الاجتماعية السياسية في النظام العسكري بتكون نموذج من الدولة هو الدولة العسكرية التي استمرت حتى الآن في العلم العربي وتركت بصمات سلبية واضحة على السلوك الفردي للمجتمع فضلاً عن السياسة.

بينما أنهت ثورة ١٩٧٨م النظام العسكري القديم في فرنسا منذ مائتي عاماً تقريباً. إن هذا التفاوت يحدد الحقل التاريخي بالنسبة للدولة بأنه تاريخ المجتمع السياسي أو تاريخ الأفراد في مجرى الحكم العسكري ويحدد الفكر التاريخي بالنسبة للسياسة وعناصرها الاقتصادية والاجتماعية بما هي أيديولوجيا عصرها، ذلك بأن الدولة وتشكيلها الحكومي التطبيقي بالمفهوم المعاصر بما هي بنية سياسية أيديولوجية، وأن الحكومة بما هي سلطة عسكرية يمثلان الجزء المهم من تاريخ التكوين السياسي في حياة المجتمعات وتاريخها الحضاري والثقافي.

ولكن لا يرتبط تاريخ الدولة بتاريخ لفلسفة والمعرفة في التكوين الفعلي للدولة كبنية سياسية إلا منذ وقت قريب، وإن هـذا التاريخ ليس يشيء غير الوقائع التي يرونها المعاصرون لها مع وجهة نظرهم فيها وليست هي قواعدهم وضوابط معرفية.

أما الفكرة العقلية والاجتماعية فإنك تعدهما في تاريخ الدولة السحيق، وإن وجدت لها بذرة هنا أو هناك من تاريخها فإنها لا ترقى لتكون فكرة غير أنها تنامت هذه البذرة حتى أصبحت تنشط للصيرورة لتنتهي في الأخير بالتكوين السياسي في الدولة الحديثة.

ويتعاطى المفكرون السياسيون هذه الفكرة فلسفياً فتعود أطروحة سياسية فلسفية ملموسة على مستوى الإنتاج الحكومي في تطبيقها وتحقيق علاقتها بالمجتمع من خلال (الأيديولوجيات والمؤسسات).



ومن هنا تحاول هذه الدراسة أن تتلمس إستراتيجية لخطاب السياسي في التطبيق الحكومي إذ تظهر بعض التناقضات في أحضان لتشكيل الحكومي السيلسي وعلاقته بالمجتمع في شموليته والحدود بعلاقتها مع الطبيعة وبلتقيا تو المعرف وبتنظيم العمل والإنتاج الصناعي والتجاري .
والدولة تدخل في إعداد هذه العلاقات ففسادها بفسادها وكذلك هي تتغير وتحول، ذلك بأدائها ليست جوهر الحقيقة بل هي نتاج الفكر وهو في تطور وتغير أبداً وهو مصدر تغيرها وغاية العقيدة الاجتماعية فيها، فإدخالها تبدأ وتنتهي بعد أن تبلغ أو جها، شأنها شأن كل ما يحدث في سياق لصيرورة التاريخة.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة في التعرف على البنية السياسية للدولة وتشكيلها الحكومي في خطوة أولى في فهم الدولة المعاصرة وإر هضات التكوين السياسي في التحليل التقدي، وتصدت الفقرتان الأولى والثانية من هذه الدراسة لبحث الفكرة السيلسية في بنية الدولة وتعريف لسياسة في ضوء مقوله المصير من التطور والحضارة والثقافة ثمة خطاب ستعمله الدولة وتشكيلها الحكومي إنه خطاب لبنية السياسية للدولة ولكنهم تنشأ بمعزل عن المجتمع بل تربت في أحضانها وهنا يجد ترابط بينهما ترابط الولد من أمه فالمجتمع هنا متابع وناقد ولذلك كان من الضروري أن يمثل النخبة العالمة من المجتمع هذه العلاقة وتتبنى نقلها المعرف في الثقافي السياسي فكان مبدأ خطاب النقد السياسي في معالجة القسار السيلسي والإداري والاجتماعي، وهو ما تصدت لبناؤه الفقرة الرابعة من البحث وهكذا تم التعرف على ثغرات التصور الفلسفي، عند ماركس وهيجل وغيرهما، في البنية السياسية للدولة في مجتمع نفترسه التناقضات، وذلك مالا يعد نظرية عن هذه الدولة المحددة أو تلك، لأنه يعيش العزلة عن الوعي الثقافي السياسي للمجتمع من هنا كان لإد من بيان مولد الثقافة وأثر هافي البنية السيلسية في فلسفة التكوين السيلسي وتحديد موقع الخطاب السياسي من ورد الثقافة في سوق الديسلة والوعي الاجتماعي من جهة السيلسيين بالحالة الاجتماعية الثقافية ومن جهة المجتمع بالوارد السيلسي في سوق الثقافة السيلسية وكل لا بد من التعرف على البنية الاجتماعية تجاه ذلك كله وهو ما اكدته الفقرتان الأخيرتان من هذه الدراسة.

إن هذه الدراسة عاشت ز مناً من التامل والفكر في الوضع السيلسي في العراق بعد زهاب زمن الأصنام ومجيء الانفتاح السيلسي والثقافي إن نظر مقارن في التحليل ولتقد والبناء ولتعمق في معرفة كل شكل من أشكال النشاط السياسي وهو يفصح عن سمة أصلية سلبية أو إيجابية تظهر بالضبط على الدولة كالتفاح الجدي الذي لا يمكن إخفؤه، فهذا النشاط يقضي دوافع ومولد اقتصادية، إنه يتضمنها لأنها قام وجوده.

إن هذه الدراسة قد تركت الخوض في الموارد الاقتصادية غير الإشارة البسيطة لوجودها والوعي بها فإن تاريخ الدولة يلحظاته الأحسمة ومراحل وحلقته وتحولاته، بتطابق تقريباته أنماط الإنتاج الاقتصادي من الاشتغال على المفاهيم العلمية ومقومات العمليات التجارية من رأس المال والسوق التجارية فمثلاً تحتلها لعمليات التجارية وهمشــرطان في ديمومتها تحتلها لعمليات السياسية في تكوينها ويمثل رأس المال السيلسي الموارد البشرية في البنية الاجتماعية المنتجة اقتصادياً لضمن العملية البشرية وتمويل الشكّل الحكومي بالمال الضامن لسد حاجاتها في التطبيق الأمثل وهذا مرتبط بنظام التطبيق الحكومي في جمع لموارد المالية في الإنتاج السيلسي من الضرائب والغرامات وغير ها .

ويمثل السوق التجاري بالنسبة للسياسة الدولة المجتمع المنظم الذي تحول حقا من نظام العادات والتقاليد إلى نظام القوانين واحترامها في التطبيق الحكومي، ويمثل نظام السوق الاقتصادي من شروط التجارة وضوابطها بالنسبة للسياسة وجود ضوابط ومناهج وايدولوجيات المعرفة والوعي الثقافي بصورة عامة في التكوين السياسي وغير ذلك ما يكون بيانه في حلقة مستقلة أخرى من البحث المستمر بما أنه يتعلق بتشكيله حديثة العهد مازالت حبله بالمفاجآت تتضمن شروطا سياسية واقتصادية ترسم حدودها المعرفية إذ يعد علم الاقتصاد أحد جوانب علم السياسة بل هو علم سياسي، وقد كتب الباحثون الاقتصاديون في هذا الجانب - السياسة في علم الاقتصاد - كالدكتور لبيب شقير في كتابه (تاريخ الفكر الاقتصادي) .

وأخيرا يسعني أن أشكر أخي المؤرخ النسابة المحترم الشيخ عباس الدجيلي في إرسال دعوة ديوان الوقف الشيعي في العراق وديوان الوقف الشيعي في النجف الأشرف للمشاركة في مؤتمرهم الموقر الموفق في بيان فلسفة التحقيق السياسي للدولة والتطبيق الحكومي الأمثل في إعمار البلاد ومعالجة الفساد بأنواعه المختلفة والمتخلفة . وهو عمل أول حقيقي بأن تتوافر الحكومة على نتائجه وبسطها للتطبيق الفعلي على الأرض لأن دعوتها هذه تصب في سبيل تطبيق سلوكي لوظيفته الشرعية، وشعوره الإنساني بأهمية الحاجة إلى عقد مثل هذه الندوة أو المؤتمر الذي ترمع عقده وتشد نفسها لإنجاحه فاسأل الله توفيقها إنه سميع مجيب .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

هيئة النزاهة





ثانياً: البنية السياسية للدولة/ الحكومة :

يمكننا من خلال التفكير والتدبر في مقولات النظرية الفلسفية في التاريخ السياسي العالمي ممثلاً بـ(فلسفة ابن خلدون وتونبي)^(١)، ووفق المعطيات المنهجية للبحث التحليلي المعاصر الذي يظهر عليه النقد وليس التشكيك يمكننا أن نحدد النمط الذي يجب أن توجد عليه الدولة. وما يقال بأن الباحث في المجال السياسي لا يمكنه تحديد مفهوم الدولة انطلاقاً من معطيات فلسفية تاريخية وأن البحث إنما ينطلق من أحد ميادين المعرفة يتأرجح بين الملاحظة التجريبية والتشديد النظري الاعتباري هي دعوى نظرية لا يؤيدها البحث التحليلي وخصائصه العلمية.

إن النظرية العامة في الفلسفة السياسية هي الوحيدة التي تمكننا من إدراك كيفية وجود البنية السياسية للدولة، وإن كانت ثمة مفارقة هنا وهناك في الوجود الفعلي لهذه البنية بين الحقيقة التي بنيت عليها كيونة الدولة والمأوف الواقعي الملموس لها، غير أن الفلسفة كما هي تصمد أبداً أمام أي تحول تطبيقي ينحرف عن التأسيس النظري وهي وحدها التي تحفظ الوجود الحقيقي للفكر السياسي وهي التي تقبل التحقيق والتفكير والنقد، وهي التي تحوي نظرية تكوين الدولة.

إن الدولة الحديثة (الحالية) هي التي تكشف عن ماضي الدولة. وهي كأن مجرد، لكنه ملموس وموجود اجتماعياً، وهذا التداخل الوجودي للمجتمع والدولة هو الذي يغذي بنيته السياسية وتطبيقاتها الحكومية وشأن هذا التداخل شأن (السلع والقيمة). وهذا هو سر تعدد أشكال الممارسة الاجتماعية والسياسية للأفراد.

إن الدولة الحديثة هي عملة يمثل أحد وجهيها أطروحة سياسية فلسفية (هي الفكر السياسي/ النظرية) ويمثل وجهها الثاني وسائل إرادية (التشكيل الحكومي/ التطبيق) إنها بمثابة رابطة - مجموعة من العلاقات الفكرية التأسيسية النظرية، ونظام من الضوابط الإدارية في التشكيل الحكومي - وليست هي جوهر افتراضيا خياليا نتج عن تأملات الفكر المجرد عن استقرار الواقع وكل ما يملكه هو المزية الذهنية والروحية للإدراك بأن عليها أن توجد بالفعل في علم التطبيق/التنفيذ الحكومي وعلاقتها (بالدولة، بالبنية الاجتماعية وعلاقة الوعي الفلسفي بالوجود، إذ يكون وجودها من خلال الكائنات الاجتماعية (البشرية) على مختلف أنواعها. وتعمل الدولة ممثلة برجال الفكر الفلسفي السياسي وبشكل مفارق على إقصاء هذا المحتوى وتميل إلى تحقيق وجود مستقل لا يخضع للحياة الشخصية ومصالحة الجماعة، ولا يخضع لإرادة العصر بعيداً عن ملاحظة معطيات التاريخ الحضاري والمستوى الديني ومحاكاته وتمثله.

ولكن الباحث هنا يلاحظ أنها لم تنجح يوماً في تحقيق ذلك تحقيقاً كلياً، لأسباب خارجة عن إرادة القائمين عليها لعدم إمكانية الانسواء الاجتماعي والفكري في التنظير السياسي من جهة التطبيق فحسب ومن هنا يمكننا تفسير نسبة التفاوت السياسي التطبيقي الفعلي بين الحكومات المتعددة هنا وهناك .

و لكنني أعرب عن أسفي في بانفلات هذا المظهر الثنائي - السياسي الاجتماعي - في بنية الدولة من بين أيدي مجمل الباحثين في العقد السياسي الفكري الفلسفي نظرية وتحليلها. فثمة من يحصر بنيتها في البنية الدستورية (لقانون في تحقيق العدالة) وفي الغالب لاتجد العدالة في القانون ومن هنا ضاعت على البشرية الحضارة الإسلامية في الدعوة للعدالة، كما ضاع عليها الجهد الفكري في فلسفة أفلاطون في الدعوة للعدالة والتطبيق الديمقراطي في المشكلة السياسية . وبعضهم يرى فيها الشكل التطبيقي من الوظائف، والبيروقراطية، وقوة الفعل في تنفيذ الإرادة الحكومية، والموقع الجغرافي (الأرض/ الوطن) بينما يظل إدراك النمط الذي يجب أن توجد عليه الدولة ببغيتها غير التفكيرين رهين الوجود العقلي لدى بعض الباحثين، وحبيس سطور من أوراق البحث العلمي .

ومن الجدير بالذكر أن لتباين في نظرة الباحثين إلى بنية الدولة بين الدستور وقوة القانون وبين التطبيق والوظيفية ينتج عنهما منهجان في لتشكيل الإداري هما:

١- المنهج الدستوري: يحول هذا المنهج في تطبيقاته الحكومية بسط القانون بصلابة ما يعود على الدولة بالعودة عن المجتمع وعلى مجتمعها بالاغتراب، وهو منهج يعني بالوظيفة والمراقبة الوطنية من غير نظر إلى مقدار إمكانية تحقيق العدالة والمساواة إذ يجد الناس من أصحاب الغرلز والطموحات المنحرفة في هذا المنهج زوايا تمرر أهوائهم وتحقق مآربهم الشخصية وبأسهم القانون.

وغالباً ما تصف الحكومة في هذا الإطار بالقمع المجتمعي ما يؤدي إلى كثرة السجون وكثرة الخارجين على القانون، ومن هنا كانت الدولة مصدر إنتاج أسباب الفساد.

٢- المنهج التطبيقي: يحول هذا المنهج في تطبيقاته الحكومية الغاية بتشكيل الحكومي الذي يراه مناسباً لإرادة الدولة ونظام التخصص غير التجريبي والعناية بمعيلير براقعة لاتغني المجتمع وإجباره على ترديد ما تبعاً لنظرية السلوك الجمعي بعيداً عن الوعي المجتمعي .

وما يليق ذكره أن هذه لدولة لا تطلق على رعاياها المجتمع بل تسميه الشعب عناية بالمصطلح السياسي وإغراقاً بالعناية الوطنية الخارجية المبهرجة، والمتهفئة داخلياً وهي تتأكل حتى أصبح اللفظ الوطني والشعوريه أكثر شيء يمقته لأفرد في العراق.

ومن هنا تخسر الدولة حرص المجتمع على ممتلكاتها وعلى مصالحها بل صار الفرد يسعى كلما سئحت له الفرصة إلى التعبير عن غضبه من خلال التخريب وتدمير الفساد وهو ما تتضح صورته عند مراجعة الأحداث السياسية لعقد التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي.

أما الفرد المتعلم يسعى لبيان مساوي هذه الدولة وتبصير الناس بحقوقهم عليها وتسقيطها في أعينهم حتى صار المجتمع ينظر إليها بـإدراء، إن هذا المنهج الحكومي مزيتة الأولى القمع ولقسوة والحروب وغير ذلك ما يبتاح معه انتشار الفساد ونشوب الحرب الباردة بين المجتمع ولتشكيل الحكومي في تطبيقاتها إذ يجد المجتمع المعوقات الكثيرة للفرار من طاعة هكذا حكومة، ذلك بأن هذه الحكومة سوف تضطر نتيجة سياستها المخطوءة إلى ممارسة أشكال الفساد لتدمير مصالحها التي تصب في سبيل تحقيق ديمومتها التي يحولها أن تسميها وطنية .



ما ينعكس معه هذا الفساد على بنية التشكيل الحكومي السياسية وعلى أصل بنية التكوين السياسية للدولة.

وهذا بالضبط ما ترك آثاره على العراق زمن حكومة النظام البائد، إذ كان اهتمامه بالتركيب الشكلي للحكومة ما جعله يلون الحقائق بغير ألوانها من خلال نظام انتخابات برلمانية (مجلس وطني) شكلية مزيفة لعدم إيمانه بهذا التشكيل الانتخابي ولأنه يستعين في الحقيقة بمجموعة من أفراد المجتمع من الطبقة الرخيصة أو الفاشلة فيجعلها صناع له يديم نعمه عليها بما يضمن ولأنها الدائم له.

ومن هنا تكون الحكومة (البنية السياسية للدولة) ضمن هذا المنهج السياسي منهج نشر لفساد وليس صناعته فحسب.

ومن الجدير بالذكر أن ثمة صراع فلسفي بين تومس هوبس (ت ١٦٧٩م) الذي يدعو إلى الحكم الاستبدادي كحل لأزمات سياسية واجتماعية وسبينوزا (ت ١٦٧٧م) الذي يدعو إلى حكم ديمقراطي لأن السلطة التي يشارك فيها المجتمع هي الأقوى لأنها ستكون سلطة تشتمل على رجال العلم والأعمال التجارية والصناعية^(٢)، ولم يكن أي من المنهجين السابقين ما يصله بالفكر الفلسفي الذي يدعو إليه الإسلام في بناء الدولة، ولم يكن لهما أن يتمثلا الفكر الفلسفي لسبينوزا وغيره.

إن التشكيل الحكومي التطبيقي ينبع عن إحدى البنيتين السياسيتين ما سبق ذكرهما وما يجري فيهما من التصور النظري السياسي يجري على مستوى الواقع التطبيقي من ترك مصلحة المجتمع وعدم رعايته اقتصاديا ما يؤدي به إلى الفساد الاجتماعي ثم الوظيفي الإداري والمالي وعلى مستوى إهمال مصلحة الحكومة وتناسي حق المجتمع.

ومثل هذه الحكومة مثل منبه الغرائز السلبية في الانحراف الوظيفي حتى أننا في العراق مثلا إذ كانت الحكومة تعلن شعاعا يقول (الشرطة في خدمة الشعب) وهو على الحقيقة الملموسة (الشعب في خدمة الشرطة) لسعة انتشار الرشوة والابتزاز والفساد وصناعة الجريمة، فإذ كان مظهر الشرطي يشعر المجتمع عادة بالأمان فقد كان يشعره بالعنف والخطر ويعد إحدى المثيرات النفسية للخوف.

ومن المناسب أن ننكر هنا إن الشرطي يكون مبعث السلم والتطور والحضارة والأمان عندما يشعر الشرطي بأنه يقف في الشارع المجتمعي موقف الخادم المستامن ومن المناسب أن أقول أن ذلك يصدق على كل فرد من أفراد الدولة من رئيس الوزراء وصولا إلى مستوى الشرطي وكل فرد هو في الحقيقة خادم للمجتمع ومخدوم من قبل المجتمع.

زيادة في أن سياسة هذه الحكومة تؤدي إلى الحروب والمشاكل السياسية على المستوى الداخلي والخارجي، ما يعوق حركتها التنفيذية وما يكون له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية القدر الكبير مما يلحقها كالحصار الذي كان مفروضا على العراق وقد أصبحت آثاره العمية وضحة على مستويات الحياة كافة ولا سيما على الطبقة المتوسطة من المجتمع ولك أن تتصور الطبقات الأخرى على سلم المجتمع الطبقي النازل والذي تظهر معه أسباب الفساد^(٤).

إن ما تمر به السياسة (على المستويين من النظرية والتطبيق) في بعض الأوقات الخلسة من "أزمات" أو قل (فترات/ جمود تطبيقي) يعتقد فيها البعض باحتراقها أو نهايتها أو تهاافتها لا يعود لقصور الفلسفة السياسية، بل يكون تعبيراً عن قصور إدراك الأشخاص الحكومية للحقائق السياسية وقواعدها الفلسفية وضوابطها الإدارية في ابتكار المقترحات المناسبة لحل هذه الأزمات وإشكالاتها المؤثرة، أو يكون ما تمر به السياسة من الفترات والأزمات مظهراً في عجز الفكر السياسي عن مصالحة التطور السريع للواقع الفكري في مسارها التطبيقي التطور العلمي والتكنولوجي.

وتكون تعبيراً عن قصور في فهم ما يستجد من اكتشافات في ميادين العلم واستيعابه والإفادة من معطياتها التكنولوجية في مسارات السياسة التطبيقية والإفادة من معطياتها الفكرية في نقد مقولات السياسة وتجديدها بما يتلائم ومستويات التفكير المعاصر. إن هذه الفكرة نتاج التفكير والتدبر والمراجعة الدقيقة في مقولات فلسفة السياسة، يؤيدها ما صار مشهور لدى الخيرة والسياسيين الفنيين: إن الربع الأخير من القرن الماضي يشهد نهاية حقبة هامة من تاريخ الإنسانية امتدت زهاء قرنين، كانت بحق حقبة الثورات والتحولات الكبرى سواء على مستوى التوجهات الجديدة التي عرفتتها المجتمعات البشرية أو على مستوى صيرورة الفكر والمعارف والعلوم^(٩).

ومن هنا تكون السياسة التي استطاعت أن تساي هذه التحولات سياسة تحمل روحها معها والتي تجانب هذا الطريق تظل شكلاً مغرماً من محتواه العلمي والفلسفي. وإذا ما استثنينا التاريخ السياسي لحياة النبي (صلى الله عليه وسلم) وخلافة علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وإن كان هذا الاستثناء عصياً على التصديق والقبول من بعض الجهات السياسية المعاصرة.

وكيف كل فقد بات يقيناً أننا نفتقد في تاريخنا السياسي الحديث إلى معطيات تاريخية عربية في الفلسفة السياسية بعدهما وهذا اليقين يدعم تسليم الآخرين به وهو أمر طبعاً فإن الإنسان يدافع أبداً عن جذوره في محاولة تأصيلها وتسويةها بكل ما فيها مما هو لها أو عليها من الصراعات وسوء تقسيم المواردين ونحو ذلك.

ليس لنا فلسفة سياسية تنظيرية، غير ما نعهده من مقالات العلماء التي تصب في نواحي الملوك منها (كتاب التاج في أخلاق الملوك / لعمر بن بحر الجاحظ / ت ٢٥٥ هـ)^(١٠) ومنها أيضاً (كتاب نصيحة الملوك / وكتاب قوانين الوزارة وسياسة الملك / لعلي بن محمد الماوردي / ت ٤٥٠ هـ)^(١١)، ومنها (كتاب عين الأدب والسياسة وزين الحسب والرياسة / لعلي بن عبد الرحمن بن هذيل)^(١٢) ومنها (كتاب الآداب السلطانية / لمحمد بن علي بن طباطبا) ومنها (الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري) ومنها (تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطي / ٩١١ هـ) وغيرها وهي ما يكون من سرد آداب الملوك وتواريخهم وشرح كيفية مبادئ حكمهم وسياسة الرعاية فهي عملية توصف حركة الحكم والملوك وتكون متأخرة عنهم أو معاصرة لهم، ومثلها كمثال مروج الذهب في التاريخ لابن المصعودي).



نعم.. إننا نتمتع بتاريخ عظيم في السياسة العسكرية. ومن هنا لا يصعب على النقد السياسي تلمس مواطن الضعف (بل قل الطعن) وليس صعبا على بعض المتهنئين من مدعي الثقافة السياسية بناء أعلى معطيات غربية.

وإذا نظرنا في تاريخ الدولة الإسلامية في أسبانيا نلاحظ تراكما من الصراع لسياسي على السلطة في المستوى العسكري وتمزق البنية الحكومية ما صار معه أمرها إلى ضياع جهاد المسلمين هناك وتبدد حضارتهم، ومن هنا فإتينا نلمس ضعف الآلية السياسية في معالجة ما يثيره الفساد المتنوع والمتخلف من الأزمت السياسية المجتمعية والإدارية وما يعترضها من تراجع عن التطور والتحضر، وانعدام سيطرة القانون مع إقصاء السياسة العسكرية على المستوى الإداري في الشأن الداخلي للحكومة، ذلك بأن الفساد ليس بجيش يتعامل معه بقوة الجيش العسكرية بل هو مرض اجتماعي يتسلل إلى السياسة وتطبيقاتها الحكومية يتعامل معها بحسب آليات المعالجة النفسية ولذلك يفسر كانه النزعة العسكرية في أوربا أنها بسبب كثرة الصوص يدل على عدم توازن هذه الحكومات لعسكرية في اتخاذ المعالجات المناسبة لآزماتها السياسية والاجتماعية وهي بذلك تتجاهل وثائق حقوق الإنسان وتؤسس للعنف وهو مرض نفسي عضال .

ومن هنا أيضا لانستغرب بعض الدعوات لقسوة الدولة وممارسة العنف الإداري العسكري في تلك المعالجات من أتباع الفلاسوف السلبى توملن هوبس (١٦٧٩ م) الذي يدعو إلى الحكم الاستبدادي كحل لأزمت سياسية واجتماعية، والذي أدعو إليه حيل هذه الدعوات ألا نستبدل قسوة الدولة بقوة القسوة بل لنستبدل دولة القوة بقوة النولة التي يمثلها القانون منذ المرحلة الأولى في التشكيل الحكومي وهو يصدر عن نظام ليستمولوجيا السياسة وفلسفتها ويكون ذلك أشهر أعلامها فالفرق بينهما فرق بين الفساد والعمارة لأن قوة القانون تعمر البلاد وقلوب القوة يفسدها وذلك يكون عندما تشعو الدولة ممثلة بشخص التشكيل الحكومي في التطبيق السياسي أنهم موظفون يخدمون لمجتمع و عما قريب يحاسبون على أخطائهم وبقدرا يحملهم على الدقة والعلمية في السلوك التطبيقي.

ومن هنا يمكن تفسير تواصل السياسة وفلسفتها مع المعطيات العلمية والتكنولوجية المعاصرة (١٠)، فإن ذلك لا اعتبارات ضرورة وجود المناسبة بين التشكيل السياسي للحكومة وبين روح العصر ما يمنحها القدرة على حاجات المجتمع وميوله فيمكنها إيجاد المقترحات المناسبة والمعالجات السليمة والسلمية لكل ما يعترض مسارها التطبيقي، ولأنها على تماس مع أبناء مجتمع العصر الذي تمثله.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي في العصر الحاضر يؤدي إلى التحولات العالمية السياسية والفلسفية للإفادة من معطيات العصر في نقد ضوابط الفلسفة وتجديد هالتساير روح العصر في معالجات قضايا الإنسان الذي تعنى بحياته وتنظيمها .

إن التقدم العلمي والتكنولوجي والتحول الحاسم المصاحبة له ستضع الفكر الإنساني أمام ضرورة إعادة النظر في كثير من قيمه الفلسفية والسليبية والأخلاقية والإستمولوجية التي كادت سائدة وهي تناسب عصورها وما زالت سارية وهي لا تناسب هذا العصر في أغلب عالياتها، فلابد لنا اليوم من التفتح أمام وارد العصر الفكري عموما وملا حظته وإكسائه بقانون التصحيح ومعالجته وفق معايير البيئة والتكوين الاجتماعي والبعيد الحضاري والديني وغيرها من مكونات الموضوع الاجتماعي حتى لا يبقى أفراد المجتمع يطلعون إليه متناسين مكوناتهم المادية والمعنوية وهم ينظرون إلى التطبيق الحكومي بعين هذا الجديد، وقد ثبت أن السياسة، بيهديها (الظيرية والتطبيق)، التي لا تعنى بمجرى التحولات التي تصب في عصرها وهي تتجاهل الحركة العلمية ولا تتفعل معها وتغض الطرف عن معطيات لتكنولوجيا لا تفيد منها في مسار التطبيق تقضي على نفسها بالجمود والأفول . وهذه الفكرة من نتائج التأمل التفصيلي في فلسفة السياسة فقد يمكن امتدادها ودها مقولة سياسية فلسفية لا يقتات التاريخ السياسي والفلسفي أن يؤكد لها .

وصدور عنها يمكن تعريف السياسة بأنها نظام يعتمد في رسم قواعده وتأسيس مفاصله لتطبيقية في التشكيل الحكومي على المعرفة (أبستمولوجيا العصر) ويصدر عن واقع المجتمع وظرفه البيئية ليستحكم على حركته (MOVEMENT) الإدارية .

(ADMINISTRATIO N-MANAGEMENT) في لتطبيق الحكومي في أطروحة الفلسفية بحكمة تستلهم من علوم العصر ومعارفه وتستند إليها وتوظفها في تطبيقها ، لأن هذا التعريف لذي يبدو في بيانها الأولي يخالف التعريف المشهور للسياسة فإنها تدبیر أمر الرعية في الداخل والخارج وفي التوصيف الغربي هي مجموعة القرارات المترابطة المتدفق عليها بقصد التوصل إلى نتائج وأهداف محددة على المستوى العام أو لمستوى الشخصي، وينظر إلى السياسة غالبا باعتبارها تمثل التفاعل والتفاعل بين الأفراد والعوامل، التي تحدث نتيجة تحديد المواقف والمصالح، التي يمكن تحقيقها والقرارات المصاحبة لذلك .

ومع ذلك بإمكاننا أن نقدم مجموعة من العناصر لتعزيز تعريفنا الذي يخالف التعريف النقلي لبيدي المشهور للسياسة، وهي :

١ - فمن ناحية أولى يزكيه أن كثيرا من السياسيين بالمعنى الفعلي التطبيقي والفلسفي النظري هم سياسيون وهم في الوقت نفسه من العلماء المرموقين في واحد من فروع المعرفة كالفقه والطب والهندسة والتاريخ ما تستعصي معه المؤسسات الحكومية على الفساد، ولا أقول

بعدمه فيها .

٢ - ومن ناحية أخرى ليس بخاف أن الأمر يختلف عن الأمر القريب تماما بالنسبة للسياسيين في النظام السابق وبحسب ما عايناه فيهم ليسوا علماء بالمرّة، لا في السليسة ولا في غيرها، بل لم تكن تربطهم بالعلوم إلا صلات ضعيفة تعود إلى مستوى التحصيل التعليمي الأولي وذات طبيعة تأملية ارتجالية تنحصر في تقديم ما يمكن أن يتربط عن تطورها من نتائج على ما يتوهمون أنه من الفكر السياسي ويعتمدون على القيم السائدة بصفة عامة، لانها صلات تحدد في محالسة التوهم في استخلاص (حكمة) هي عبارة عن حشو غير مقصود فيرتبون عليه ما يمكن أن يتبدل وفي مواقف عملية في إدارة الحكم عشوائيا وفي ردود فعل معينة عادية يتوهمون أنها (سياسة) .



ومن الواضح أن هذا الاضطراب السيلسي والمراهقة العقيمة فيه لا تؤدي إلى استخلاص ما يمكن أن يكون (حكمة سيلسية) مستعينة بعنوم العصر ومعارفه، وليس له أية علاقة بالمضمون الذي يشير إليه التعريف السابق.

ومن هنا كانت الدولة التي يمثل فيها التشكيل الحكومي السيلسي مثل هذا الأنموذج من أجا جيد ال ظهور الفساد فيها، لأن رجالاتها لما يهذبوا أنفسهم من غرائز النفس وفجور هافهم من يستعمل سلطته ومكنته الوظيفية لكسب منافع النينة المعنوية والمادية والغريزية.

٣- لا ينفك تاريخ السياسة وفلسفتها يكشفاننا عن علاقة كبيرة ومستمرة وحميمة مع واحد من العلوم النليه في عصرها والأديبات السيلسية تنقل لنا قصصا من ذلك فمرة تتصل السياسة بالفلسفة وأخرى تتصل بالقدرة والمنطق والكلام والتفسير وثالثة تتصل بالفن والأدب ورابعة تتصل بالطب مانعهده في لمونات التاريخية للأمم السلفة الإغريقية والرومانية وما يروى لنا عن تاريخ الملوك في الإسلام.

٤- تتصل السياسة بالتطور العلمي الصناعي والتكنولوجي حتى كادت تكون رد فعل أمام ما يستجد من مكتشفات وثورات في الميدان العلمي والتكنولوجي كما يحدثنا التاريخ لسيلسي الحديث لفرنسا، وبريطانيا وغيرهما ما يضر المجتمع معها إلى مراجعة فكره في نمط السياسة التي يسود بلاده في محاولة جادة للتغيير وفقا للتحويلات الجارية في العصر ومتابعة الإشكاليات السيلسية الناتجة عن محاولة التغيير وتحويلات العصر وإعادة صياغة مفاهيم سياسية تتناغم ومستوى الوعي الثقافي والمجتمعي للعصر والفهم العلمي والسيلسي في فلسفة التحول.

٥- وهنا يعني أن السياسة باتت تعني بالثقافة العلمية ثقافة الخبرة والمعرفة وليس بثقافة لهواية وهي من هنا تتحول إلى أرقى مراحل تطورها إذ يصبح لديها الالتزام بأن الثقافة أمر ضروري لطرح مشكلاتها في سياق من نشاط النقد الذاتي^(١٣).

٦- قاد هذه التحويلات السياسية في فرنسا علماء الفلسفة والتربية الاجتماعية منهم (سبنسر، وجان جاك روسو) فتج عن هذا الحوار بين السياسة والعلم والفلسفة تطور كبير في المناهج السيلسية على مستوى المبادئ والتشكيل الحكومي وصيورتها فكا.

٧- لم تتمكن السياسة في تلك الحالة أن تبقى مصفدة بارادة السيلسيين بل انفلتت منهم حرة تتلاحق مع ما يتاح لها من العلوم النابهة في عصرها تشاركها في القدر المتعلق بهامن صياغة الحكمة السيلسية أو الرؤى الواقعية للعالم متباينة ومتميزة عن بعضها البعض، كانت تستجيب لكل ما يتصل بهامن المعارف وتعكس نسبيا حلة إفادتها من المعارف لمناسبة في عصر معين، مما تكون فيه بالنتيجة ضرب من التقدم لفكري.

ويقال التقدم السياسي بمقدار تفاعل السيلسية مع العلم والفكر ومعطياتها النظرية على حل المشكل في عصر تاريخي معين.

ويرى الباحث من هذا المنظور صحة الكلام عن رؤية فلسفية سياسية جديدة للعالم يشير إليها مستوى العلم والتكنولوجيا والمعارف الإنسانية عموماً حتى تصب ح السياسة علم الأفكار (ايديولوجيا) ^(١٤)، ولم يكن لها أن تتطور لتكون (يوتوبيا) عصية على الواقع . سنفكر في هذا التعريف الذي نقترحه للسياسة في ضوء المعطيات السابقة ما يجعلها بالنسبة لكل عصر وفي كل عصر بحسبه على مثال التوائم المتماثل:

١ - إن السمة البارزة لحالة العلوم والمعارف والتقنيات في عصرنا هي التطور السريع والمدش سوا على مستوى تنوعها أو مضامينها أو على مستوى وسائل تخزينها وتصريفها ومعالجتها، ما نجم مع تنامي إمكانيات الإنسان في القدرة والكفاءة والفعالية والحماس وتبعاً لذلك لوحث في الآق الآن مؤشرات عديدة تنبئ بأن تغيرات عميقة ستطرأ على المشهد السياسي في هذا القرن منها التغير والتطور السيلسي المتنامي في العراق، ومنها دخول المرأة الكويتية مجالس الحكم والتمثلي النيابي، ومنها الحوار السياسي بين جهات المعارضة من جهة والتشكيل الحكومي من جهة أخرى في المغرب وتونس.

٢ - إن بلوغ السياسة مرتبة الفكر والحوار العلمي أمر رانع إذ يكون الفكر فكراً عندما تكون مزيتها ((إعادة التنظيم المستمر وليس يقف عند وصف التنظيم)) ^(١٥)، وصيرورة السياسة فكراً بهذا الشكل والمزية يعني طرد الدلاء عليها فقد كدت السياسة مسكنة عليها أن تعاق كل فتى يعرض نفسه عليها ولكن صيرورتها علماً يجعل لها حرمة المحصنة فليس كل من لديه أدنى معرفة بعلم النحو يمكنه الحوار في قواعده اللغوية وشواهد الشعريه وليس من لديه أدنى معرفة بعلم النفس يمكنه استعراض نظريات التحليل النفسي النظرية والسريرية وليس للعالم الحانق في الاستكشافات الجغرافية أن يناقش في مؤتمرات السياسة كما ليس له أن يناقش في مؤتمر لطب الأسنان مثلاً.

١ - وذلك للتعارض على مستوى الفلسفة العامة ((بين المعرفة العامة والمعرفة العلمية... إن معارضة لهواء الفاسد مع الهواء الجيد لا يمكن أن يعطي تصنيفاً كيميانياً عميقاً ودائماً)) ^(١٦) . إذا ستكون السياسة وقفاً على أهلها وليس لكل مدع أن يكون منهم، ومن هنا ستكون السياسة عصية على الإصابة بـبكتريا الفساد، وهذه نتيجة يجب المحافظة عليها لأنها تقويم علمي في سبيل إنتاج هذه الحقيقة.

٢ - لا يقصد الباحث بالدعوة للمحافظة أن تكون هذه النتيجة من القيم السياسية الدائمة إنما المقصود الحفاظ على مضمونها المنهجي في التقويم الفلسفي للسياسة إذ: ((إن المحافظة على هذا التقويم (النفسى) العلمي/ الداخلي لا تستطيع أن تصبح طبيعة، فمصير منهج يصبح عادة أن يفقد فضائله، ويستدعي التقويم النفسى إذا وجود مقام في مراقبة النفس علينا تعيين خصائصه)) ^(١٧).

ومعنى ذلك أن تكون هذه النتيجة في مقلم ملكة في المراقبة العلمية في تقويم الأداء السيلسي ذلك بأن ترديدها كالفطو قيمة معنوية سوف يستهلكها .



إن ظهر الفساد واستفحل في دولة تعاني سياساتها من القصور في الرؤيا لتكوينية و التطبيقية وتقصير في فهم حقائق فلسفة وجودها لخلل المضامين المتقدمة ما يؤدي إلى قصور في التشريع القانوني وتطبيقاته الجزائية فينتج عنه تقصير في برامجها الإجرائية لحل أزماتها الوطنية، زيادة في انعدام التصور الوقائي لديها. وذلك لعدم توصلها في تفهم العمليات الفاعلة في الحياة الاجتماعية سلبا وإيجابا بمقدار صلاحيتها للتعبير عن الحياة الاجتماعية السياسية والفكرية ولحضرية للدولة.

ثالثا: الفكر السياسي وتكوين الدولة

بات الفكر السياسي في بنية الدولة يتعرف على الأشياء بنتائجها السياسية والاجتماعية تاركا أسبابها.

والفساد أحد من أعظم معوقات الحركة الإدارية للدولة، وهو في الوقت نفسه من أوسع المخاطر التي تحيط بمستقبله ومسارها الإداري في تشكيل الحكومة (الوزارات) وهي ما زالت تتعلم في العراق تسلق سلم جديد أسماه الديمقراطي فتصيب وتخطيء في تطبيقاتها هنا وهناك من أروقة مؤسساتها السياسية والإدارية ويمكن بيان ذلك بالشكل التالي:

أ - أولا وقبل كل شيء لابد من التساؤل في خصائص التكوين السياسي الخطابية التي تتصدى هذه الدراسة لبيانها ألا وهو: هل الأسباب السياسية في نجاح التكوين السياسي في معالجة الفساد فكرية فلسفية؟

أم لا ثم سياسية اجتماعية بمعنى توظف الواقع الاجتماعي للحياة وتجعله نقطة انطلاقها في معالجة الفساد أم بالعكس تنطلق منها لتحولها فكريا فلسفيا في معالجته وبحسب إستراتيجية مدروسة ضمن محاور مؤتمرات الدولة في رسم خططها بآلياتها (تطبيقها السياسي) أم هي فيه ما سياسية بالمعنى البسيط للسياسة وليس بحسب التعديل الذي نقترحه في تعريف السياسة.

وهو ما يتسلسل جوابه من خلال فقرات البحث المقبلة .

إن بنية الفكر السياسي تنشأ في سبيل تأسيس مناهج الحياة وإبتكار أساليب الإدارة فيها على مستوى التجمع البشري الذي تعذى به، وتعمل على معالجة إشكاليات الفكر السلبي وسلوكياته التي تفسد المجتمع الذي ترعاه الدولة المبنية عنه بشكلها الحكومي في تطبيق مناهج سياسية مناسبة مع المكونات البنية وظروفها بصورة شاملة تصب في مصلحة ذلك المجتمع. ومن هنا فإن أخطاء التطبيق السياسي (الحكومي) للدولة ينتج عنه إصابة ذلك المجتمع بديكتاتورية سياسية تنحدر به عن مستوى النشاط في حركته الحضارية ما ينتشر معه الظلم والجور ويبدأ الفساد بجميع أشكاله يتفرع ليعذبه أفراد المجتمع والسياسة من أصحاب الغرائز في حب المل والتسلط والاستيلاء وتظهر علامات الشحوب في التطبيق الأخلاقي على أفراد ذلك المجتمع .

وهنا تسعى الدولة من خلال خبرائها لعقد المؤتمرات السياسية في معالجة هذه الحالة المرضية لنلا تتحول إلى مرض عضال فتحيط به وتحاصره حتى ينتهي أثره وهي تحاول حسب نتائجها وتعويضها في أشكال تطبيقية تمنع استمراره، وقياس أسبابه ضمن برامجها في تقويم الأداء، وليس ههنا من مشكلة لكن إذا كانت الدولة ترسم سياساتها وفق مصلحة بقائنا وديمومة قبضتها على مقاعد السلطة وذلك يتوفر لها من خلال بسط قانون القوة والسلطة للاستحكام على هذا المجتمع وهي في أثناء تحقيق ذلك تشعر بالراحة لتحقيق مصالحها من دون النظر إلى مصلحة المجتمع وكلما حققت نجاحا في منهجها هذا أخذت بالضغط للاستزادة منه.

وفي ذلك ما فيه من شيوع المصلحة الخاصة وتغليبها على المصلحة العامة فيأخذ أصحاب الأهواء والأغراض والطموحات غير المشروعة بتنفيذ ما يربهم عن طريق شراء ذمة بعض موظفي الحكومة فيكون لهم ما لا يكون لغيرهم وذلك مفصل أول في نشوء الفساد من غصب الحقوق وتزييف المصالح وانتشار الفساد الإداري على مساحة أوسع.

وذلك بأن بنية الفكر السياسي لمثل هذه الدولة بنية فاسدة لا تستشعر معها الدولة الفساد ولا يضيرها ذهاب مصالح الناس في الهواء.

وأن هذه الدولة هي من يقوم بالفساد وهي بوزرته من خلال رجالاتها الذين تسد تحكم بواسطتهم قبضتها على المجتمع.

ومن هنا وباختصار يتعين لدي أن أسباب الفساد هي أسباب سياسية بحسب البنية السياسية في تكوين الدولة وتشكيلها الحكومي وقديكون المجتمع واسطة لسريان فاعلية ههنا دولة إذ تتغذى على عدم وعيها ولا أقول تغذى على جهلها فيسكت عن المطالبة بحقوقه في دولة كريمة تعز الإسلام وأهله، ومن هنا كذبت البنية السياسية في التكوين الحكومي للدولة سببا في نشوء الفساد وانتشاره وبصورة موضوعية سياسية واجتماعية، وسبب في عجز الخطاب السياسي عن معالجته في الحين الذي تريد الدولة، إن أرادت إصلاحه، وهنا يعني أن الفكر السياسي الذي تصدر عنه الدولة فكر ذو فاعلية تنصهر فيه الحقائق السياسية بمعالجة الفساد.

وهذا لا يتنافى مع كون الفكر السياسي نفسه قديودي إلى الفساد نتيجة التطبيق الحكومي المنحرف ما تكون معه أسباب الفساد في حقيقتها أسباب سياسية فحسب، كما أن أسباب معالجته هي في حقيقتها راجعة إلى كونها أسباب سياسية يتوجه نحوها الخطاب السياسي في نشر الوعي الثقافي وتنبية الشعور الوطني بعيدا عن الشعارات الفارغة، إن المقصود بالأسباب السياسية الحقيقية القدر المتيقن من تعلق هذه الأسباب العلمية بالبنية السياسية للدولة، ويكون المقصود من الأسباب السياسية الخاصة الموضوعية بالبنية السياسية للحكومة في إدارة الحياة داخل نظام الدولة والفرق بينهما ذلك القدر من الفرق بين النظرية والتطبيق، ويصح أن نقول أسباب سياسية نظرية (تتعلق بالدولة) أسباب سياسية تطبيقية إدارية (تتعلق بتشكيل الحكومة).



من هنا يكاد يجزم الباحث بأن أسباب نجاح التكوين السياسي في معالجة الفساد يجب أن تكون أسباباً فكرية فلسفية تنطلق منها الحكومة في خطابها السياسي المتوجه نحو المعالجة السياسية فإنها تنطلق عن مقولات الفكر وقياسه الحقائق بمقدار مطابقتها للواقع السياسي الملائم مع روح العصر الذي قيلت فيه .

وهي في الوقت نفسه أسباب سياسية اجتماعية بمعنى أنها لا تخلط مقولات السياسة لعصر سابق مع وقائع السياسة لعصر لاحق بل توظف الواقع الاجتماعي للحياة وتجعله نقطة انطلاقها في معالجة الفساد بما يترجم الحقائق السياسية لمقولات الفكر السياسي الفلسفي وتمتحنها ما ينشأ بسبب ذلك خطاب النقد السياسي الذي يعهل على التصحيح والتحقيق.

ومع ذلك ليس هناك ما يمنع من أن تنطلق الدولة من خلال التطبيق السياسي في معالجة لفساد الذي يقوم به تشكيلها الحكومي تنطلق من حقيقة الواقع الاجتماعي السياسي للحياة لتحويلها فكرياً فلسفياً في معالجاتها وبحسب إستراتيجية تجريبية تقرر هاضمناً محاور مؤتمراتها في رسم خطتها لإدارتها (تطبيقها السياسي)

ومن هنا ، استكمالاً لجواب التسؤل السابق يمكن القول بأن التشكيل الحكومي للدولة لا يطلق في تطبيقه السياسي من مفهوم السياسة البسيط للسياسة في القمع والتجبر والقهر على تطبيق القانون بل تنطلق من مضامين فكرية سياسية حضارية في نشر الوعي الثقافي بالسياسة في معالجة الفساد أياً كان شكله .

وهذا يعني أن التشكيل الحكومي يجب أن يسير في حركته التطبيقية بحسب التعديل الذي نقرحه في تعريف السياسة ما سبق بيانه بأن نظام يعتمد في رسم قواعده وتأسيس مفاصله التطبيقية في التشكيل الحكومي على المعرفة (أبستمولوجيا العصر) ويصدر عن واقع المجتمع وظروفه

البنية ليستحكم على حركته (MOVEMENT) الإدارية (INISTRATION- MANAGEMENT) في التطبيق الحكومي باطروحته الفلسفية بحكمة تستلهم من علوم العصر ومعارفه وتستند إليها وتوظفها في تطبيقاتها، ومن غير ذلك ستكون الدولة / التشكيل الحكومي (النظرية والتطبيق) مرتعلاً تنتشر ألوان الفساد، ما يؤدي إلى انتشار البطالة وسوء الوضع الاجتماعي في حياة الناس، ما يرد ذكره في الآتي وبالنسبة للشأن السياسي الذي سبق ذكره من أنواع التكوين السياسي للدولة وتشكيلها الحكومي التطبيقي تنتشر العوامل التي هي نتاج سوء التطبيق الحكومي للدولة وتفصيلها بالشكل الآتي :

- انخفاض المستوى المعاشي والاقتصادي للمجتمع ما يتيح معه ظهور الطبقة الاجتماعية ما لاتخفي آثاره النفسية والتربوية والتعليمية.

- انخفاض مستوى شعور الفرد بالانتماء إلى البنية لوطنية للدولة ممثلة بحسب الأرض والحرص على المصالح العامة بسبب الشعور السلبي في الإدخس بالغب.

- انتشار البطالة والتخلف وظهور مستوى السلوك غير الحضاري ما يسجل غياب الدولة وعدم تحضر المجتمع الذي يغيب الدولة لأن الدولة في نظر بعض الباحثين ظاهرة اجتماعية تقتضيها ضرورة الحياة ويزيد الباحث هنا أنها ظاهرة اجتماعية حضارية تقتضيها ضرورات الحياة .

انعدام عناية الفرد والمجتمع بالتطبيق القانوني للحكومة وما يتعلق بها من مصالحهم الخاصة لا فقدان الثقة بالقانون في الرصانة والصحة وفي قدرته على توفير الحماية فعلا من حيث هو نصوص أو من حيث هو قواعد قانونية للتطبيق الحكومي والاجتماعي، ما تضطر معه الحكومة إلى ممارسة العنف في بسط القانون مع غياب الوعي بأهمية التطبيق القانوني وما تضطر معه الحكومة إلى التعبدية تجاه أهمية القانون وتطبيقه والا اعتقاد برصانته وحمايته ما يفقد معها المجتمع قيمته التاريخية الحضارية وتفقد معه الدولة هويتها الفكرية السياسية إذ تتحول إلى مجرد عصابة تحاول بسط يدها على حياة المجتمع ومقدراته وموارده المالية وهو ما كان عليه الحال في ظل نظام الحكم في العراق الذي استمر على هذه الحال قرابة أربعين عاما.

- الدخول في سلسلة من الحروب التي تعود عادة على المجتمع سلبا اتجاهات الحية العامة جميعها ماسد ومعها الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية نتيجة رعاية الحكومة التعبدية الجماهيرية وإغفال الوعي المجتمعي ما يؤدي إلى خلق العزلة بين المجتمع وثقافته، ذلك بأن المثقف يعني بالوعي وأن غيره توجهه التعبدية التي هي سلوك حكومي سلبى يفسر البنية الفكرية والمنهجية للحكومة في إرثها بذهبا حكومة هليطة في مستوى الوعي الثقافي.

- انعدام ثقة كبار موظفي الدولة العسكريين والمدنيين بهما ناهج الحكومة ما يؤدي إلى عدم معالجة الدولة بمظاهر الفساد المنتشرة على طول خط التطبيق الإداري للدولة.

والمرجع في صيرورة السياسة الحكومية على هذا المثال يعود لأسباب أيديولوجية ليست بيو توبيا وإنما هي حقائق علمية تدرك الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي على مستوى الدولة والمجتمع

رابعا: خطاب البنية السياسية والنقد السياسي في معالجة الفساد

لا بد من تعيين مسار "الفقرة النوعية" التي يحققها الخطاب السياسي المعاصر منذ العقد الأخير من القرن السابق ولم تتوقف حتى الآن بل تسير بوتيرة منهجية متصاعدة ما جعل هذا الخطاب يحتل مكانة لائقة ويكتسب خصيلته في نقد السياسي العربي المعاصر ومصدر ذلك هو الوعي الثقافي العربي في النقد والتأسيس لبنية سياسية عربية أخذت سياسات حكومية عربية كثيرة تهتزل لها وتضطرب وهي تقدم خطوة وتأخر أخرى في سبيل مسيرتها.

إن القراءة الموضوعية لواقع الأحداث المتسلسلة والمعرفة الدقيقة بمعطياتها يتيح مساحة أوسع في سياق الإنتاج السياسي (المعرفي) وضبط المفاهيم الفلسفية في دراسة قضايا المجتمع وتحديد مكانها على خطم توازن مسار السياسة وواقع التكوين الاجتماعي ليس على مدار العصر الحاضر بل على مدار مستقبل السياسة العالمي (٢٠).

وساعد على ذلك الانفتاح على الأدبيات السياسية الحديثة والعلوم الإنسانية بشكل عام فصار السياسي العربي على قدر غير سهل من ((الوعي)) النظر الذي يتأمل أن يسري تجاه التطبيق السياسي الحكومي فيحل العديد من الإشكالات الحكومية الاجتماعية التي كثيرا ما أساءت إليها العلاقات المرتبكة التي تقيدها الحكومة وهي تصدر فيها عن ارتجال تجاه ما يتطلبه الواقع منهم ما لا يؤدي إلى حل الأزمات لعدم الوعي في الاطلاق من داخل مضامين نصوص السياسة القانونية إلى نشره على مستوى الوجود الخارجي، ما يؤدي إلى توفير المناخ المناسب للمفسدين بل تكون الفساد أحد مظاهر وجودهم.



ويزيد الفساد وانتشاره من العزلة بين الدولة والمجتمع ما يترشح معه في هذه الحالة أن يكون برنامج حرب باردة ضد الدولة سياسياً، وهذا أثر أول من أثار عدم الوعي السياسي للدولة فينتشر الفساد في أروقة الدولة ولمجتمع معاماً يصبح معه الخطاب السياسي غير مرغوب فيه لدى سواد الناس، يمكن أن نطلق في هذه المساهمة من حقيقة يظهر أنها مسلم بها وهي: لا مجتمع يحيا حياة كريمة من دون أهداف تشده إليها، ولا أهداف تنزل من علم التجويد إلى العالم المحسوس من دون وسائل، والمجتمع إن ضاعت منه أهدافه ضل طريقه وتعر في سلوكه وأصيب بالحدية والقلق والإحباط، كذلك هو إن ضاعت منه وسئلته فنصبح أهدافه عبارة عن أحلام يقظة ويوتوبيا.

إن الدولة لاتحكم النخبة العالمة المثقفة بل تحكمها النخبة العالمة المثقفة وتوجه مناهجها السياسية برضاها عنهما يتحقق التوافق بينهما، أو قهراً عليها من خلال معارضة فتحدد معها تنفيذ برامج مفروضة عليها من الواقع ما يزيد الفجوة بينها وبين مجتمعها الذي تريد حكمه، ومن هنا يتعين لها تحكم السواد وهم القدر الأكبر من المجتمع وليس لها القدرة على حكم النخبة العالمة إلا إذا كان التشكيل الحكومي للدولة هو من النخبة العالمة فيحصل التناغم بين النخب المثقفة في لوعي السياسي والثقافي وفي المناهج والأهداف وفي خبط التنمية العامة^(٧)

إن قراءة لواقع الحكومي الاجتماعي هنا فعل وصفي لا يحتاج إلى تأويل وفلسفة تسوغه ما يجعله يصب في مصلحة هذا الحزب أو ذاك ولا تحكمه طبيعة الثقافة الحزبية للقارئ بل هي قراءة تحليلية وصفية لا يتداخل فيها المستوى المنهجي مع المستوى الفلسفي، وبعبارة أخرى: إن هذه القراءة ليست إعادة إنتاج الوقائع، وإنما هي محاولة في تحليلها وتحويل مسارها تجاه الإنسان بين بنيتي الحكومة وفلسفة التشكيل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، غير أن هذا التحويل ليس تغيير في البنية والتشكيل بل تغيير في المسار تجله ما تضبطه القواعد السياسية. وعلى القاريء هنا أن يستند إلى النص السياسي الدستوري في فلسفة الوضع السياسي والقانوني في فلسفة التطبيق السياسي أو على الأدنى يستند إلى مظاهر مجموعة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ذات المعايير العالمية والانفتاح على المناهج السياسية الأخرى.

فالقراءة تقف في الصدارة من لائحة المواضيع والقضايا السياسية - الاجتماعية والسياسية - الاقتصادية التي تفرض نفسها على خطاب النقد السياسي المعاصر لاتحادهما في الأثر والتأثير ومعطيات التطبيق السياسي، ومن الملاحظ في حدود العالم العربي وجود عزلة (اغتراب) بين السياسة والعلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والنفسية وغيرها ما يعد آلة في تحليل البنية السياسية - الاجتماعية والسياسية، الاقتصادية فلم يكتب أحد من بين الكتابات الكثيرة في مضمون هذا الخطب السياسي العلمي وذلك تبقى العلاقة بين السياسة، والمجتمع في أزمة دائمة وإن بدت في بعض الأحيان خفيفة ما يقل معه أثر الخطاب في التوجيه والمعالجة والإصلاح.

لماذا الدولة؟ وكيف نشأت؟ ومتى يمكن تجاوزها؟ سؤال كبير يظل مطروحا ليس على مستوى النظرية وتطبيقاتها (الدولة / الحكومة) فحسب وإنما على مستوى تاريخنا الثقافي المعاصر بصورة عامة ما يجب معه على خطاب النقد السياسي استدراكه وتنفيذه وقديسابق بيانه، والمقصود من كلمة (استدراكه) هذا ليس مغاها التمثي البسيط وإنما مغاها العميق الذي يمس آليات الفهم وإشكاليات التصور ما تكون معه وظيفة خطاب النقد السياسي سدا لفرغ وتفويت الفرصة في طرح هذه الأسئلة من غير السياسي لأنها هويته الوظيفية ، وهي التي يمكن تسميتها بالنسبة إلى السياسي نفسه بـ (أسئلة الإبداع في المحور السياسي).

وبعبارة أخرى إن هذه الأسئلة إذا طرحها السياسي هي أسئلة إبداع وإذا طرحها غيره كل ذلك نقدا سياسيا فو تقمصا لوظيفة السياسي وربما يستعملها أعداء هذه الدولة أو تلك ببرنامجا في الحروب المدنية على الدولة.

لكن ما تتوافر عليه من كتابات صحافية متفرقة، وحوارات إعلامية في النقد السياسي يفتقر في حقيقة هويته إلى سياسة النقد بناء على ما سبق من اقتراح تعريف السياسة في ظل متفاوت أسواق أمن تلحية الطريقة المتبعة أو من ناحية الأسئلة التي تنوي هذه الكتابات طرحها على خطاب النقد السياسي، زيادة على أن طابعها الصحفي لا يرقى بها إلى النقد السياسي بمغاه الجري لكل من (النقد) و (السياسة) . ويلاحظ عليه كذلك - الخطاب السياسي وخطب النقد السياسي ولا سيما اليوم صفة الحزبية ما يؤدي إلى تمجيده من جهة المؤيدين لهذا الحزب أو ذاك لأنه كشف - في نظرهم - عن منظور مغاير في التعبير عن مفهوم السياسة الحزبية التي تكشف مبادئ الحزب وأجندته من نون أن تدرس مظاهر الواقع السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي .

ذلك بأن هكذا دراسة تستلزم وعيا نظريا لأبيولوجيا السياسة المجردة عن التقيد الحزبي ومهمة هذا الوعي إسناد فعل القراءة وهي تسعى لاستخلاص خصائص لبنية سياسية - اجتماعية - اقتصادية وتشخيص أساقها السليمة، والحاصل ذلك - وكأن الأمر من باب القولون الذي لا نحدد عنه - أن إيقاع التمجيد/الخلود في الخطاب السياسي الاجتماعي - الاقتصادي يمكن أن يتحقق من خلال تشخيص الجوانب المشروقة في خطاب النقد السياسي مقارنا في خط متواز بين الخطاب السياسي وخطب النقد السياسي، ومن هنا سوف نتأكد حقيقة التطبيق السياسي والخطوات التي قطعها المسار السياسي العام - بالمعنى الذي اقترحه في تعريف السياسة ما سبق ذكره - على طريق النقد السياسي (التطبيقي/الحكومي) في مواقفه محاوره لإستراتيجية لمبادئ الحكم السياسي لاجتماعي الاقتصادي .

وفي تصوري أتى لست الأول الذي يعقد هذه المقارنة، فبها قد تحضر في ذهن السياسيين والمتفنيين بأشكال متنوعة ومتعددة وبصورة غير مباشرة قو مع ذك فهي ليست دائما مفيدة، لأن كل طرف في عملية المقارنة من جهة النقد السياسي لذي له خصوصيته المرتبطة بخطابه الثقافي العام، ومن جهة المسلسل السياسي التي له خصوصيته في الواقع التطبيقي السياسي من الجهة الاجتماعية واقتصادية ونحوهما في مدي التفاعل مع الواقع والاستجابة له، ومن جهة خطاب النقد السياسي فإن لباحث فيه يعاني صعوبة تحديد الموقف السياسي الدقيق تجاه اتقالاته المفاجئة وتحولاته السريعة الارتجالية غير المحسوبة بحساب التحول العلمي للسياسة بحسب قوانين الدشوء والتطور.



ومع ذلك فإن هذه الحالة غير مطردة وإن خطاب النقد السياسي هنا جزء من الواقع الثقافي للعصر، ومن هذا المنظور يمكن طرح أسئلة كثيرة على خطابنا النقدي، وفي موازاة ذلك ثمة مقدمات كثيرة يمكن الاستناد إليها في فحص هذه الأسئلة، ونقف هنا عند موضوع لا يلتفت إليه عادة مع أهميته البالغة في دراسة الخطاب السياسي وخطاب النقد السياسي في محاولة لكشف عن مداوره المعرفية والإيديولوجية التي يستند إليها.

ومن هنا وبهذا الفهم السياسي، إن التحولات التاريخية والثقافية في مسار السياسة في المشرق العربي اليوم، ولاسيما في العراق أسفرت عن جوانب مشرقة في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بينما الحكومات التي حصنت نفسها أمام هذه التحولات وظلت بحسب ما تعتقد هي تحافظ على مواقعها أخذت تتراجع عن هذه المواقع حتى عاصفت بها أزمة المجتمع ورغبته في التحول وتطلعاته إلى معطيات السياسة بعده، وأزمة ضعف آلياتها غير الموازية للتحول وغير المتوازنة أمامه، إن هذه الأزمة العاصفة صارت ظاهرة لا تفرق المثقف لعربي الواضح وغير المثقف في كل مجتمع ما صلت معه أزمة السيلسي تكمن في جهل كيفية امتلاك قناعة المثقف الذي يطرح أزمته من خلال الأسئلة الكبرى بشأن أشكال التطبيق الحكومي ما تضطر معه الحكومة إلى إعداد برنامج (التصفية) في مقايمة المثقف وتدعي أنه خرج على القانون يقوم مناهج التطبيق الحكومي ويعرقل مشاريعها في الإنماء كما هو معروف في تاريخ الحكومات التي تنصدر القائمة في تطبيق برامج التصفية وليس التنمية.

إن في هذا الأمر حقيقة أزمة الحكومات الجاهلة في كل مجتمع وفي كل عصر، وإذا كان معنى المثقف هو الوعي في أحد جوانبه^(٣٧)، فيمكن تفسير واقعة كربلاء من هذا المنظور وما حصل فيها من اضطراب حكومي أدى إلى عجزها عن السيطرة على حركة الوعي فمارست التصفية بقدر ما كان الحسين (عليه السلام) مناهج الوعي في نهضة الأمة من كبوتها وركودها^(٣٨).

إن واقعنا السياسي اليوم في ظل التعدد الحزبي، كما هو بالأمس في ظل حكم لحزب الدكتتوري الواحد، يفرض على المثقف العربي قراءة مناهج التطبيق السياسي بصورة عامة على مستوى فلسفة التكوين السياسي (الدولة) وعلى مستوى التطبيق السيلسي (في التشكيل الحكومي) - أي قراءة تطبيق التطبيق في هذا المستوى - ومراجعتها ما يبدو أنها مفروضة علينا ولذلك هي تحاول الانخراط في منظمات المجتمع المدني، اليوم، كما كان الحزب الواحد، بالأمس، يخطر في شكل نقابات جماهيرية، لي طرح كلائفسه بمظهر الواقع الثقافي والسياسي لكنها تبقى واضحة لاختلاف الألوان بينها وبين الواقع الثقافي ما تظهر معه أنها ليست منه.

ولكن ذلك لا ينطلي على المجتمع الثقافي لأنني أرى المثقف هو الذي لا يميل حيثما تميل الريح فهو لا يعتنق كل ما يظهر في السوق الثقافي، ومن هنا تعاني الحكومة دائماً من عدم ضمان ولكن ذلك لا ينطلي على المجتمع الثقافي لأنني أرى المثقف هو الذي لا يميل حيثما تميل الريح فهو لا يعتنق كل ما يظهر في السوق الثقافي، ومن هنا تعاني الحكومة دائماً من عدم ضمان قناعاته، وليس كما يعتقد الأستاذ عبد الله العروي بأن المثقف ((يميل إلى اعتناق أي مذهب يظهر في السوق)).

هذا ما عبرت عنه بالانقذادية التي لا تمثل ظاهرة انفتاح وتوازن بقدر ما تشير إلى استقلال المثقف عن مجتمعه وعدم تأثره فيه)) .

وفي هذا إشارة إلى مفهوم يحث المثقف بهذا المعنى إلى الالتزام وهو ما أخفقت في بحثه فلسفة سارتر (١) ، لأن المثقف بهذا المعنى ليس بمثقف عندى ذلك بأن السنايل الفارقة تتلاعب بها الريح فتميل معها كل جهة ، والمملوءة منهم تثبت لآحركها الريح الأقرها بدناء على أن المثقف ممتليء وغيره فرغ وهذا المعنى نجده في قول الشاعر :

ملأى لسنايل تحنني بعة والفارغات منهن شواخ

ويمكن ربط الواقع السياسي بالثقافة عندما ينتشر الوعي فيصل إلى مستوى شعور الفرد بأهمية وجود الإنسان ووظيفته وهو يصدر في ذلك عن محاور دينية وعلمية فيضم في نفسه تراكم معرفي مبدئي يطلق منه في قناعاته ويتحول بها إلى مستوى أن تكون ثقافة مجتمع فيصعب معه على الحكومة اختراقه وتحريف قناعاته بالتطبيق السياسي ، أو استغلالها في الترويج السياسي

للتشكيل الحكومي .

يتضح مما سبق كله أن العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة حساسة تزداد محاورها بانقطاع أية حلقة من مسار تواصلها بينهما وعدها يكون الخطب السياسي مرتبطاً بالأفراد السياسيين وتوجهاتهم الفكرية ولتماءاتهم الحزبية ما يصبح مع المجتمع يعاني أزمة الثقة بالدولة وهو يرى ارتكاب مظاهر الفساد الذي يفتك ببرامج الدولة أمراً له ما يسوغه .

ومن هنا يكون انتشار ألوان الفساد أمر يمثل فقدان ثقة بالدولة وأطروحتها في تنظيم الحياة وقيادتها والحفاظ على مواردها الاقتصادية ، قدر تعقّل الأمر بسرعاً لمعالجة وإعداد المقترحات السياسية إزاء الفساد قبل ظهوره ما يسجل معه المثقف العربي والواقعي وعي الدولة وتشكيلها الحكومي على مستوى إستراتيجية التطبيق السياسي وبرامجه ، لأن ارتباط الخطاب النقدي بالأفراد هو الذي يفسر لنا تقلبات هذا الخطاب وانتقالاته السريعة بين النظريات والمناهج التي تظهر من حين لآخر في السوق المعرفية الأوروبية لأن السيلسي سوف يستورد أفكاره من غير محاولة النظر في مقدار انسجلمها مع مجتمعه بسبب العزلة بينهما في حين تسعى الدولة إلى امتداد هذه العزلة ، نتيجة شعورها بالعجز ، لتشمل عزلة هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات وعن مناهج السياسة وتطبيقاتها السائدة فيه ، ومن غير انقطاع حلقات الصلة بين الدولة والمجتمع سوف لن تخترق ألوان الفساد مجالهما السياسي ولن تقع الأزمة بين المثقف والدولة من جديد .

وفي إطار الحديث عن علاقة السيلسي بالسوق المعرفية السياسية وبالمجتمع المحيط به أنها تكاد تتعلق بأزمة أفراد (هم رجال التشكيل الحكومي) المجموعة المنجذرة في المؤسسة السياسية . وفي هذا الصدد فإنه يمكن التساؤل بشأن ((نظرية خطب النقد السيلسي)) لماذا لا يساهم أبناء الطبقات المدعومة في بناء هذه المؤسسة وفي صياغتها؟ ويمكننا أن تسأل كذلك : لماذا لم يكتب لهذا السؤال جواباً ناجحاً وأقرباً في مجتمعنا؟ ومن دون شك بأن هذين السؤالين عميقان ومرتبطان بمشكلة الوعي التعليمي في بلادنا ، وبمشكلة المؤسسات الثقافية الثقافية والتعليمية ومدى تشجيع المعرفة الإنسانية والانفتاح على العالم والتواصل مع الشعوب والثقافات والحضارات .



فإن السياسة شأنها شأن الطب فهل يصح أن يقال لماذا لا يكون أبناء الطبقة المعدومة طبباء؟ والجواب هنا يمكن شريطة تحصيل شهادة أكاديمية في علم الطب، وهذا الجواب نفسه جواب التساولين السابقين.

والفكرة الأساسية التي نحاول الدفاع عنها هنا هي أن الخطاب النقدي السياسي هو خطاب تخصصي وهو جزء من الواقع الثقافي، فلا بد أن يكون السياسي المثقف الذي يبلور مشروعه السياسي في محالة توضيح صلته بالمجتمع ما يظهر فيه المجتمع والدولة كذلة وجودية واحدة، ومن هنا يتوجب على مؤسست المجتمع - ذات الصلة بالثقافة - أن تدعم هذا الخطاب وأن تتساءل كيف نؤسس خطابنا السياسي وخطاب النقد السياسي؟ هذا ما نحاول الإجابة عنه في بحث قادم مستقل موسوم بـ (أيديولوجية الخطب السياسي وتأسيس النقد السياسي).

ومن هذه الناحية لا تزال أسئلة كثيرة تطرح بشأن هذه المؤسسات، ورغم ذلك يمكن الوقوف عند مؤسستين تؤذران في الخطاب السياسي وهما: الجامعة والإعلام فهما مؤسستان في صناعة الخطب السياسي والنقد السياسي.

إن قراءة الواقع السياسي والثقافي للجامعة توضح الكلمة الخالدة (الناس أعداء ما جهلوا) فإن مؤسساتنا العربية السياسية في البنية الحكومية تحاصر الجامعة وتمنع من تداول القضايا السياسية وذلك رمز أول في أن الجامعة مصنع الفكر السياسي والوعي السياسي الثقافي فترفع شعار لكل حزيه والجامعة مدرسة تتعاطى فيها العلم والمعرفة وتتعامل من أجل تنميتها وهذا مغز قوي في عدم اعتبار السياسة علم وليس ارتجل، والدولة نفسها تسجل المؤسسة الإعلامية باسمها فتحمّل هوية الحكومة الرسمية لتسيطر على نتائجها الخطابي وهو رمز آخر في إدراك خطورة الإعلام من جهة كونه مصنع الخطاب السياسي، وفي ما يتعلق بالجامعة فإن المرء يمكنه إبداء أكثر من تحفظ إزاءها، لأنها لم ترق بعد لأن تكون فضاء للاستنارة والعقلانية والحرية وفضاء لمد الثقافة بشرا بين المجتمع، والجامعة عندنا تدخل المثقف في مناخ الوظيفة فتجعله تحت نظرها يتحرك في مدار لعبتها التي رسمتها له فتحرّكه مثلما تريد أن تجعل منه مجرد وسيط بين الدولة والمجتمع، وهذا الدور ليس واضحاً لكنه يفهم من خلال إستراتيجية الدولة تجاه المجتمع ثم إن هذا المنهج الذي تتبعه الدولة في إبقاء المثقف العربي في جبانها يفهم من ناحية الهلجس الأمني الذي تحاصره الجامعة والثقافة بشكل عام.

يؤكد تاريخ العلم والثقافة أن منتصف السبعينيات بداية ترحيل الثقافة إلى رحاب الجامعة ما كانت مخرجاتها تستغل في ملء فراغ تشغيلي فتحصره في إطار كل مؤسست المجتمع.

إن هذا المنهج لا يعمل على نشر الوعي وتحفيز مبدئي المحبة والإخلاص والتطلع في مساواة غيره من المجتمعات الأخرى ما يتكون معه روح الحرص الذي يمثل السلاح القاتل لكل ألوان الفساد.

لكن هذا المنهج الوظيفي (تشغيل المثقف وإشغاله) يمكن أن يتوافر على العاصر السابقة من نشر الوعي شريطة أن تبرهن الدولة على حبها للمجتمع ورعاية مصالحه بتركها برنامج محاصره ما يمنعه لأن يضطر إلى الالتواء في قضاء متطلبات مصالحه الشخصية.

وفي هذه الحالة يظهر أثر الفساد على مستوى البرهنة على عزلة المجتمع السياسي عن المجتمع المدني في الخطاب ولمناهج والطموحات، إن الصحافة وهي الناقل السياسي للتطورات على مستوى العالم ومجرباته، ترحب بالمناهج السياسية الجديدة تبعا لبنية التشكيل الحكومي وتوجهاته السياسية لأنها مؤسسة حكومية ولا أعتقد بحريتها وإن أعلنتها لأنها تحتاج إلى الانقلاب الثقافي في التصالح مع الدولة والإجماع الوطني في سلسلة عمليات الديمقراطية فليس من الضروري أن يكون العمل الثقافي سواء أكان في الجامعة أم في الإعلام يجري وفق استراتيجية السليسة المحكمة للدولة، ثم إن هذه الأخيرة باحتلالها للثقافة والمثقفين ستكون قد احتلت الرؤية الثقافية (المحتملة) للمجتمع كذلك - وهذا هو الأخطر - في هذا السياق لأنها ستحدد نشاط القراءات التطبيقية للسياسة وتحدد التعريف بالمناهج الأوروبية الجديدة للتفاعل معها والإفادة من تجاربها، إلا ما يخدم مصالحها ويصب في تسويق تطبيقاتها السيئة وتمنع محاولة ترجمة النظريات المخالفة لمناهجها الإدارية في التطبيق السياسي، إلا بقدر ما توظفه الدولة المنحرفة لخدمة ثقافة التشكيل الحكومي السائدة ولا يشك عاقل بأن هذا هو ما يصل بالخطاب السياسي حد العجز.

وطبعاً لا ينبغي أن نطالب السواد بأسس تصورية في فهم هذا الخطاب والكشف عن آفقه الحوارية لأنها ذات بعد حضاري ثقافي أيديولوجي تاريخي لا تزال بعض النخبة إزاءه بحاجة إلى عصر من الحضارة والحرية للوصول إلى هذا الأفق من واقع مجتمع الحوار السياسي الذي يظهر في بعض أشكاله مشاحنات واتهامات وألغاز سياسية بين الأطراف سواء كانت في السلطة أو في خارجها إلى واقع الفكر وحرياته المعرفية، التي يمثلها خطاب النقد السياسي الذي لا يفهمه إلا النخبة بل نخبة النخبة الذين تحسن الحكومة السيئة إزاءهم بالخطر، لأن الموقف المعرفي للنقد السياسي يجعل التفكير أمراً مستحيلاً ما يفوت فرصة التمزق والاختلاف ويوفر فرص الوحدة والقوة ما لا يكون لأي محاولة في الفساد أثر وذلك من نتائج الوعي السياسي للمجتمع في التواصل بين المعرفة والسياسة.

إن عجز الخطاب السياسي يعني عدم قدرتها على احتواء الأزمات السياسية الاجتماعية التي تواجهها وهي تحمل في جيوبها أزمات أخرى تختفي ورائها ولكن يسمع لها حسيس وأزيز تلك هي أزمة اقتصادية وعجزه يسجل أيضاً عدم إدراك التشكيل الحكومي للدولة مخطر الفساد الذي ينافسها في إدارة التطبيق السياسي لها، ولابد من تفصيل خطورة الفساد على التطبيق السياسي الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال ما يأتي:

- ١ - إن انتشار الفساد يكشف عن ضيق الأفق الثقافي عند المجتمع وضيق الأفق السياسي والإداري في تطبيق التشكيل الحكومي ويكشف عن ضعف الأفق السياسي التطبيقي للسلطة التشريعية (مجالس الدولة) في إنتاج التشكيل الحكومي التطبيقي .
- ٢ - ضعف الوازع الديني ومضامينه الأخلاقية وهو ما يكشف عنه انتشار الفساد الذي هو في معناه نتيجة للتعاون على الإثم والعدوان وترك التعاون على البر والتقوى من مضمون الآية من قوله تعالى (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْبَاطِلِ وَالْعَدْوَانِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (المائدة / ٢) .



وهو ما يتحقق معه قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (كيف بكم إذا صر عندكم المنكر معروفاً والمعروف منكراً) وقول أمير المؤمنين علي (عليه السلام) (وتأخى الناس على الغرور، وتهاجروا على الدين، وتحابوا على الكذب، وتبلغوا على الصدق...) وغيره، وهذا مضمون طالما دافع عنه سببنيوزا في فلسفته السياسية إذ كان يعتقد أن السيلسة تكون فكر فلسفيا علميا عندما تعنى بالمضمون الأخلاقي وتمثله بصورة جيدة (٣٧).

٣ - خلق أزمة المثقف تجاه الدولة في الخطاب السياسي الذي هوجز من الواقع الثقافي ما يؤذي إلى ظهور جيوب من القرد والمعارضة هنا وهناك في جسد الحكومة، ما ينتج عنه أن أزمة المثقف تعود في أصل وجودها إلى الدولة بصورة عامة (من جهة تمثيل فلسفة التكوين لسياسي من رسم قواعد الدستور وقوانينه، ومن جهة التشكيل الحكومي التطبيقي بالنسبة للنظرية السياسية) في ممارساتها غير الفاعلة في تصدين لوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يصاحبه تراجع المستوى الثقافي بما ترسمه الدولة من مناهج لتطبيق لسياسي لمؤسساتها الخدمية والذي لا يصب في خدمة المجتمع ورفاهه.

٤ - انعدام الشعور بجوب الإخلاص للمجتمع والدولة بسبب كثرة الانتماعات وتعدد هوات تشعبها ما يندمج معه هذا الشعور الذي أصبحنا فقدناه بسبب الإرهاص التي تغتور التطبيق السياسي لذي أفده تعدد الثقافة المتنافرة المقصدة على الجو السياسي والمنتصلة في بعض برامجها من برامج الثقافة الإسلامية والمعرفة لتاريخية ما عانت معها السياسة تفسد الثقافة نفسها ولنا نريد هنا أن نقال من أهمية هذه السياسة التي تنتشر اليوم في العراق وهي تبدو في مظهرها الخارجي خليطاً غير متجانس المناهج، بل نريد من خطابنا في النقد السياسي لمعاصريان خصائصها وتبصير المجتمع بخلفها لها كدب الثقة المتبيلة بينهما.

٥ - يكشف الفساد بسبب الإعتدال العقلي في الكشف والتمحيص عن ضعف الدولة وشكلها لحكومي في اختيار المنهج المناسب في إدارة تطبيق النظرية السياسية، ولكن ما يمكن التأكيد عليه هنا أنه لا يمكن للدولة تنفيذ التشكيل الحكومي من دون عمق منهجي في تطبيقاتها لأن عمق المنهج ينبغي أن تكمن وراءه رؤية تعكس ذلك السياسي الناقد أو اعد غير المشهود إلى- ما نسميه الانتماء الحزبي- إذ لا يكون المنهج مجرد تطبيق فصب.

ولكن ما يؤكد ضعف الدولة في هذا الجانب أنه لم يظهر هذا المضمون في كتابات لسياسيين وكل ينبغي أن يظهر لتتضح فكرتهم لسياسية وتعرب عن مناهجهم العلمية في مجلة محكمة توازي لأبحاث الجامعية، فتظهر الفروق الفردية بينهم من خلال التخليق والتشكيل والتأصيل ما هو نظرية كائنة في عمق التحليل والتركيب لسياسي.

٦ - يكشف انتشار الفساد عن انعدام النقد لسياسي في محاولة التحليل والتصحيح وليس التسويغ والتجريح، وهذا ما نحن بالأسس الحاجة إليه في العراق اليوم، فالعلاقة التي يقيمها النقد لسياسي مع منهج التطبيق السياسي علاقة مغدة الأطراف وليست علاقة سهلة فضفي على لمجتمع ما يعي عليه لمضامين السيلسية والناس أعداء ما جهلوا، وذلك بسبب غيب لوعي بالمستندات التصورية للسياسة والأسس النظرية لمنهج التطبيق السياسي ما يؤذي بشكل طبيعي إلى كهرية العلاقة الممكنة بين خطاب النقد لسياسي والمجتمع ما يثار معه لمجتمع.

٧- يكشف الفساد عن انعدام الوعي الثقافي السياسي بأهمية تأسيس خطاب النقد السياسي فلا يمكن لأي خطاب (نقدي) إلا أن يستند إلى منهج تضبطه مفاهيم متساقفة وهذا الضبط من نتائج الوعي والإحساس لخطاب إلى مجرد "إنشاء" ومن هنا لا يمكن لخطاب النقـد السياسي الخول في علاقة مع المجتمع بقدر ما لا يمكنه التدخل فيه خصوصاً وأنه تدخل يقتصر إلى الحسم الموضوعي لقضايا المجتمع المتنوعة ومعوقات تطوره، لأن التدخل السياسي في حياة المجتمع ينبغي أن يكون تدخلاً لحل أزماته تجاه الحكومة وتجاه قضاياها وموحياته وذلك من خلال إستراتيجية (المعرفة الأيديولوجية) والإ- يعني إن لم تتوفر على حلول لأزمات المجتمع - كان خطاباً في عداد العم وهو حشو وإنشاء ليرقى إلى مستوى خطاب النقد السياسي ذلك بأن (الأيديولوجية السياسية) لا تسمح له أن يكون كذلك، والمجتمع لا يسمح له بالتدخل واختراق أسرارته لافتقاره إلى الفلسفة السياسية ذات الجدوى وافقاره إلى جدوى النصوص الدستورية التي تسند على مستوى تطبيق التشكيل الحكومي.

٨- انعدام الشعور لدى النخبة العالمية في جدوى البحوث لأكاديمية ذات العلاقة بالموضوع على إطلاقها، للنظر إليها من فهم معين لها الفهم الذي يعزلها عن السياسة والمجتمع بعد أن يحصرها في أفق فساد لوضع بالنسبة للدولة والمجتمع .

٩- إن وجود الفساد في دولة نشأة يضر بها أشد من أي شيء، ذلك بأنه يؤدي إلى الاعتقاد بأن المنهج في السياسة والتطبيق لا معنى له إذا لم يستند إلى رؤية السياسي المثقف الذي يعي جيداً الأسئلة التي يفرضها سياق الفساد على الواقع السياسي في إيجاد المقترحات المناسبة لحلها، وهي أسئلة كبرى تتطلب من السياسي الناجح المواجهة بمعناها لعميق المواجهة التي تستتير بمنهج العقل السياسي العملي النقدي وقيم الرمز التاريخي للموروث الحضاري الوطني .

١٠- تنشأ بسبب ظهور الفساد على شاشة العرض السياسي أزمة الدولة الحقيقية بظهور الفساد على المستوى الإدلي والمالي فيدخل المجتمع في صراع كبير غير متكافئ معها ما يجب معه على الخطاب السياسي وخطاب النقد السياسي أن يدخل الصراع على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بكل ما يحمله من رؤى ولغات وقناعات واختيارات ومناهج لتخليص المجتمع من أزمة صراع غير متوازن.

١١- يفقد الخطاب السياسي، إن وجد، العلاقة الرابطة بينه وبين المجتمع وهي (القناعة) بأنه يفقد قدرته على الإقناع فإن المجتمع المدني يحكمه إطار اجتماعي خاضع لتظلم معين يضبطه أفراد المجتمع، من دون أن يتم ذلك نتيجة سلطة قهرية، إذ يلتزم الفرد بمجموعة الضوابط التي تتحكم بسلوكه اليومي بشكل إرادي نظر القناعة تحصل في نفسه وتلخذ مجال القطع بأهميتها في مسار الحياة الجيد، وهذا ما يجب على الخطاب السياسي فضلاً عن أي خطاب يحرزه في ساحته، ويفقده مع تصدع هذه العلاقة، كما أن أي خرق يمس هذه الضوابط يتنافى مع توافقها مع مصالح الفرد والجماعة بالنسبة إلى أهداف المجتمع وموحياته .



١٢ - يفقد الخطاب السياسي قدرته على توفير الحلول المناسبة لأزمات المجتمع كافة ويفقد اثبات نفسه واستقلاليته أمام النظام الاجتماعي الذي يتحكم بسلوك الفرد بإرادته وليس قهرا عليه ففي داخل المجتمع المدني نظام من العادات والتقاليد الثابتة بالقدر الذي يمكنه من التمتع باستقلاليته التي يترشح عنها قدرته على رسم قوانين تحل مشكلاته وتنظم قضاياها فيتوجب أمام ذلك أن يصنع الفعل الخطابي مثل هذه الصناعة، لنلا يدخل النظام السياسي على قدر ما يفقد الفرد ثقته به عندما لا يرقى إلى سد حاجاته منه فيصبح مقامه منه مقام أي شيء غير موجود ما يعني أن مكانه يظل فارغا فيحتاج إلى ما يحل محله فتحدث الثورات والتظاهرات بالضد.

إن مؤسسات التشكيل الحكومي للدولة تمثل قدرا كبيرا من ضوابط النظام السياسي للدولة وفلسفة تكوينها الأيدولوجي (المبادئ النظرية والنظام التشكيلي الحكومي) التطبيقي ومنهج الإداري حتى ليصح أن يقال إنها تقوم مقام تلك الضوابط الاجتماعية التي يخضع لها الفرد في سلوكه اليومي وبصورة إرادية غير قهرية على حد المقابلة بينهما فما يجري هناك هو نفسه ما يكون هنا من آثار سلبية أو إيجابية.

ما يعني أنه يفقد الثقة بها عند ظهور أي خلل في وظيفتها التطبيقية في إطار التشكيل الحكومي، وكيف ستكون هذه المؤسسات في نظره إذا كان وجودها يضر بمصلحته ويؤدي إلى هدر طاقته المادية والمعنوية من خلال تلك الأداء لتطبيقي السياسي للتشكيل الحكومي بأجمعه ما يؤدي إلى ظهور الفساد وعجز الخطاب السياسي عن البيان في طرح الحلول الجذرية لأزمات المجتمع مع الحكومة، فإن المجتمع نتيجة فقر الخطب وبساطته في البيان والإقناع سيرجع عن التواصل مع التخطيط الحكومي التطبيقي بل يتراجع عزمه على مواصلة سيره والحفاظ عليه، ومن هنا كل الفساد والخطاب العاجز التقليدي قد عملا على تفريغ خط التواصل بين التكوين السياسي والتكوين الاجتماعي.

ما ينحرف بالفرد فيجعله يسعى لبتمتع باستقلالية تحركها الأهواء والميول الفردية فتتكون الأزمات وتتراكم على الدولة وتشكيلها الحكومي ولذلك عليها الإسراع في هذه الحالة إلى البرمجة والتصحيح في المسار السياسي للحكومة من خلال عقد المؤتمرات السياسية الاجتماعية ما يمتص غضب المجتمع ومحاولة النظر في فقرات الدستور لتغيير التشكيل الحكومي وفقا لها في عقد المؤتمر العلمي السياسي وليس مؤتمر التهريج والتجريح السيلدي لإنتاج الفقرة الدستورية التي يمكن من خلالها إجراء التصحيح والتحقيق السياسي التطبيقي المنهجي.

إن السياسة، في عمقها التاريخي، سؤال ثقافي غير أنه سؤال انسيابي يخالف المؤلف من أسئلة الأنماط الثقافية الأخرى، والسياسي الذي لا يلتفت إلى الأفق الثقافي العام في الأدب والفلسفة وعلوم الاجتماع ونحوها غالبا ما يساهم في تأسيس الفراغ التاريخي الذي سيشهد عليه في محاكمة الأجيال له مستقبلا، والفراغ الثقافي الذي يضعه في قلب معركة الجهل أبعد ما هو ما يساهم في التهديد لادعاءات المغرضين ومماراتهم ذات الصبغة العقلية واستقطاب عقول السذج والبسطاء وأصحاب الأطماع من خلال خطاب فني يحسن منطق المغالطة والإقناع وهو في السياسة هو كما في الفنون كافة، ويبدأ يبحث عن موقعه بين صفوف خطابنا الثقافي بشكل علم.

حتى الآن تكون قد اتضحتنا العلاقة القائمة بين البنية السياسية والثقافة ومناهج تطبيق التشكيل الحكومي، والعلاقة بين السياسي والمجتمع بأنها ليست علاقة وهمية أو شكلية بل علاقة حقيقية تتأثر بمستوى الأداء السياسي، والانحرف السياسي وظهور الأزمات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتنعكسها على وقع الصلة بين الحكومة والمجتمع وهو ما يكون الفساد فيه أحد المضامين التي تنعكس بأثارها على تلك الصلة.

خامساً: الخطاب السياسي وموارد الثقافة في معالجة الفساد

إن الثقافة^(٢٨) في أي عصر بما هي تشمل القيم والتقاليد والتنظيم الاجتماعي والسلوك السياسي هي مجموعة الوقائع التي سرعان ما تتخذ طابعاً فعلياً يوجه تفكيرنا ويحدد سلوكنا، وإن المنهج الثقافي الذي يتبناه المثقف سرعان ما يتحول إلى أداة يستعملها المفكر فهم الواقع الثقافي في محاولة تحليل المكونات الأساسية لذلك الواقع.

ثمّة تجارة انجزة في سوق الثقافة السياسية العربية بصورة عامة والعراقية خاصة، وهي استيراد مناهج ثقافية جاهزة ومستهلكة عتيقة إلى السوق السياسية العربية لترويج فكرة سياسية ما أو لغرض تموير تجربة ثقافية سلبية في سبيل تحقيق أهداف معينة وما يشير إلى واقعنا السياسي اليوم من استيراد الثقافة في برامج السليسة العربية المعاصرة هو استيراد ثقافة الديمقراطية السياسية صدورا عن تجربة سياسية عربية ذات معطيات وقيمة سياسية غريبة، فتجتمد على كدّها ردحا من الزمن وهكذا اكل ثقافة كالبنيوية التي جثمت على قلب النقد الأدبي العربي فأغرق فيه القوم حتى السامة إذ لم يكف الباحثون والنقاد منه بالقواعد العامة التي تنطلق وكل عمل فني أدبي، والماركسية التي جثمت على قلب السياسة العربية فأفسدتها وغربتها عن واقعها السياسي الاجتماعي وهكذا يصنع القو الثقافي.

إن السياسة العربية تحتاج الديمقراطية السياسية العربية ذات الوقائع العربي الإسلامي ومعطيات من واقع السليسة العربية وتاريخها الاجتماعي بكل مكوناته حقاً.

إن الغرض من هذه التجارة السياسية هو تحقيق أهداف الاحتلال الأمريكي في محاولة في أمركة السياسة العربية في مجتمع إسلامي بتجربة غير عربية ومن مجتمع غير إسلامي، ومن هنا لاحظنا في هذا العقد من القرن لحالي تعالي صيحات المحافظين في الاعتراض على هذا النوع من الديمقراطية لأنها في الحقيقة ديمقراطية الانفلات وكنا نتأمل انفلات الديمقراطية من أصفاد نظام الحزب المستبد، ومن هنا يحقق الاحتلال أموره:

(الأول): حمل جمهور السياسيين في العالم على الحكم بأننا مجتمع غير مؤهل لتأسيس الدولة التي يذيق عنها التشكيل الحكومي ممثلاً لفلسفتها السياسية ومنهجها الحضارية في إدارة مؤسساتها ما يترشح عنه من تسويق الاحتلال والعمل على توسيعه وتثبيته.

(والثاني): دفع المجتمع وحكوماته إلى تطبيق الديمقراطية غير المتوازنة مع الأبعاد التاريخية والاحضرية لهذا المجتمع أو ذاك ما يسوء معه الوضع السياسي والاجتماعي وانتشار سلوك الانفلات غير المقبول ما يؤدي إلى الوقوع في مضيق الفساد بصورة علمة وانتشار الجريمة فيهيء المجتمع المدني العالمي إعلامياً لقبول بسط يد الاحتلال على مثل هذا المجتمع.



(والثالث) : سلب هذا المجتمع بعده التاريخي والحضاري وطرحه خارج خارطة الحضارة وجعلها منسوبة إلى الادعاء والإعلام الكاذب ما يبرهن على ضرورة احتلال هذه البلاد لتطویرها وتعميرها ووضعها على طريق الحضارة الإنسانية ما يسوغ سلوك الاحتلال أمام مجتمعها .
لست ضد الديمقراطية ولكني مع الديمقراطية الملتزمة التي تسجل للإنسان حضوره وتحقق هويته ولكن ثمة تساؤل في هذا المجال مفاده هل يتبنى أحد من السياسيين العرب ، والعراقيين ذلك التسوق الثقافي السياسي؟ وهل للسياسي المثقف العربي أن ينفك عن أبغاده التاريخية والحضارية والسياسية والاجتماعية الإسلامية ليتبنى ذلك؟ إذا كان السياسي لا يمكنه الانفصال عن مشارب الثقافة ومناهجها، فإن عليه أن يتشرب بأبعاده التاريخية والحضارية والسياسية والاجتماعية التي تسجل انتماءه ما يترشح عنه حصن يمنعه من تقبل التسوق الثقافي السياسي السليبي.

إن الثقافة تكمن في قلب السياسي ما تجعله حاذقا واعداء متبها لكل ما يدور في أروقة المجتمع وما يؤثر فيه، ولكن من دون أن يطغى نشاطه الثقافي على نشاطه المتمثل تحديدا في دراسة المجتمع والسياسة وضبط علاقتهما وفحص المجتمع وقراءته .
وهذه العلاقة جديرة بأن تمنح هذا السياسي الأصل الفاعلية التي تصله بالمجتمع وأزماته من خلال طرح الأسئلة وإيجاد التفسير المناسب لظهورها ومعالجتها ما يمكنه من المواجهة على متواز تتعاقب على أفقه الفرضيات السياسية والمضامين المجتمعية والتاريخية والثقافية ما يؤكد حضوره الفاعل أمام أشكال الأزمات من غير أن يحتاج إلى سلسلة التسويغ والتأجيل وممارسة السلطة .

لا يمكنني أن أتصور الأثر الذي يمكن للسياسي الاضطلاع به من هذه الناحية، لكن في حدود الوعي بأسسه المعرفية والجمالية، وهو أساس كفيل بأن يميزه عن غيره تملكا كالذي يميز السياسة عن غيرها من سائر الحقول المعرفية الأخرى ذات الصلة بأحوال الفرد ومشكلات الناس والمجتمع، ومع ذلك نحن لا نعدم الصلة التي يمكنها أن تصل السياسي بهذه الحقول بل إن هذه الصلة هي التي تقويه وتمنحه القدرة على التحليل والتركيب الذي يجريه على الأشياء التي يحاول استيعابها، فلا يمكن للسياسة والسياسي أن يكتسبا دلالاتهما العميقة ويثبتا وجودهما الحقيقي إلا من خلال الإفادة من هذه الحقول لكن شريطة أن يجيد توظيفها في مراعاة الدلالة السياسية.

ومن هنا ،إن، هي دلالة مراوغة على فعل القراءة السياسية والاجتماعية معا أن يجددا الإبداع والإنسان في آن واحد أثناء التطبيق السياسي، فليست السياسة حذقة لغوية ولعب بالفاظ وافتعال رؤى ، بل هي عكس ذلك إنها دقق فكري معرفي ، وهي كذلك نسيج لغوي في البسيان يخترق الموقف الثقافي العام للمجتمع .

وقد تتخلق بموجبه رؤى وعوالم تعري أقنعة العلاقات الاجتماعية الموبوءة ويكشف عن خصائص التكوين السياسي ومقدار مناسبة التشكيل الحكومي لها فتثير كلاما هنا وهناك في قضايا ضامرة تكمن فيها حقيقة الفساد المسكوت عنه وتكشف عن المنفلت القصي منها .

وهنا يظهر أثر السيلسي الحنق المثقف في تركيزه على كل ما يظل في حاجة إلى الكشف وفي تركيزه كذلك على القضايا الاجتماعية وامتدادها الاقتصادي الذي يراوغ الحكام وأهل السلطة (السلطة التي لا وجود لها أحيانا وإنما يتم ابتكارها والصاقها ببرنامج سياسي تبعا للحجة اليها ولا سيما في حل أن يغييبها الفساد الاقتصادي والاجتماعي والإدلي) فتكون عبلة عن كذبات ورقية محفوظة كل منها في مكتب حكومي حوله كومة من الحراس فهم قلعة تحتاج في بلد هذا حال لسياسة فيه؟ انها، والعيد بالله سياسة تثير السخرية عندما يحول السيلسي الخروج إلى الواقع الاجتماعي المرير ليؤكد الحضور الفاعل لسياسة الإبداع في الواقع الاجتماعي السياسي من خلال جوقة من الابتداع الاختلاق والابتدال البسيط وسط جعجعة من الحراك الاجتماعي المفتعل.

إن السخرية التي يثيرها هذا الابتداع تدعمها التجربة الواقعية في هيجان من الأفكار خمرتها سلسلة من المفردات السلسلة حتى العفونة فتفعل فعلها في تدفق العبارات والتراكيب الرنلة، لكنها جوفاء فضلاً عن كونها خطاباً غير سيلسي تعيش على هامش من التعود على سلطة قمار مفسية ختمها بشرط أسود المفسلون في التطبيق لحكومي المنبوذ والخروج على النظام السياسي على قوانين البنية السيلسية.

وهنا، أيضاً، تظهر الحاجة الاجتماعية إلى السياسي المثقف لحنق الذي يحقق للخطب السيلسي هويته العلمية وهو يسير على صمت الكلمات يقهرها ليوي أعقها لتأتي طيبة في التعبير عن مقاصده السياسية من دون تزويق وهذاماً يفكر إليه السياسي البارد، فهو لاء (السيلسي بنو عيه ولمجتمع وواقع الصلاح والفسد الحكومي والمؤسستي والاقتصادي) جميعاهم الذين يساهمون في صناعة التاريخ الحضاري للمجتمعات والذي يجب على السياسي ألا يتناساه أمام واردات السوق الثقافية السيلسية.

وهناك خطابت سياسية أخرى تقف على رأس الشرفة تطالع الجهتين وتحمور نفسها حول أي منها يتلاءم معها في حدود الظروف السياسية الراهة وأيهما ينسجم وتكوينها السياسي فمرة تراها تتحدث عن أهمية المجتمع وأثره في تكوين البنية السياسية لرصدهم واقف هذا المجتمع تجاه قضاياها -الخطابات- فتتعرض للفساد وتفصح مكانه وتحدث عنه وكأنها تدافع عن المجتمع حقاً، وأخرى بالعكس تراها تقف إلى جانب الفساد الاقتصادي مثلاً تسوغه وتجده ما يجعله نتيجة طبيعية للظروف السياسية الواهنة وكأنه أزمة حكومية حقيقية وليس فساداً وتعمل ذلك لتكسب موقفاً سياسياً ترصده إلى جانبها، فهي خطابات ذات صفة واحة لكنها لا تمر على الخطاب لسياسي الرصين فبانه يستوعبها كعادته في الإبداع ونحن لم نشر إلى هذه الخطابات التي لا تزال غير حاضرة بقوة في خطابنا السيلسي وآليته النقدية - لأنها لا تعتمد الخطاب السياسي وأيديولوجياته ولأننا نريد التأكيد على الاتق الثقافي للسيلسية في معالجة أزماته السياسية الاجتماعية بما هو أوفق للحرية والإبداع.



وهنا تطرح مشكلة علاقة السيلسي بالسياسي وأثرها في ظهور الفساد والكشف عنها وتردد الناس فيها بين الحقيقة والافتراء، وفي علمي أن هناك مناسباتة لنؤكد بأنه لا وجود لأسطورة العلاقة القمة بينهما إلا في حدود الوعي الثقافي ومقداره.

إن خطاب لسياسي الناقد الحذق المبدع هو الذي يصنع الواقع الاجتماعي وعلى قدره من خلال توظيف آليات من التاريخ السياسي ومعطياته التفسيرية، ومن الحاضر الاجتماعي وقضايا وطموحاته وأزمات التكوين والتحقيق فيه.

ومن هنا فإن النظرة الأولى في الخطاب السياسي العالمي جديرة بأن تثبت لنا أنه وراء أكثر من سياسي كبير مجتمع مبدع كبير فالسياسي والمجتمع يتأزران في فلسفة التكوين السياسي الاجتماعي والاقتصادي.

وهنا تطرح أسئلة كثيرة على السياسي العراقي في وقتنا الحاضر؟ هل مجتمع العراق يخلو من آليات توظيف الحاضر في الخلق السياسي والإبداعي أم إن السيلسي يخلو عن هذه الآليات؟

أليس في نصوص التاريخ السياسي الحديث من تلك الآليات المبدعة في الانتصار على الواقع والتحول بالمجتمع العراقي من حالة الركود والمراوحة إلى مسار التطور الحضري الذي دخل مجالات الحياة كافة؟

ولماذا أيها السيلسي تتناول موضوعات الفكر السياسي وقضايا المجتمع الذي تعيش فيه وتعاني حياته وتراهم طموحاته تتنازلها بأشكال تبدو جاهزة جدابوضوح في كشفها الانفعال والافتعال الذي يطال خطابك السياسي؟

المطلوب في الواقع العراقي السياسي الاجتماعي والاقتصادي أن يعكس السياسي المبدع تجارب حقيقية في تحقيق لفكر السيلسي بالقدر الضروري، ويوظف طاقاته في عشق هذه التجارب لا بتكرار مناهج التصحيح والمعالجة لأن يوظف طاقاته السياسية والإدارية في ابتكار كيفية بلوغ مناصب السلطة في إدارة الحكم ليقول أنا هنا، وأنا الجيد وحدي، من يقول ذلك؟

وما هي البنية السياسية التي عليك أن تعبر عنها بصدق وإخلاص تأمين ما تتحقق معه القناعة الكفيلة بجعلك السيلسي المطلوب بحاجة ملحة إلى الإدارة في التشكيل الحكومي بمعالجة الفساد وكبت مظاهره؟

مثل السيلسي كممثل الرسام إن كرر لنماذج يستنسخها جاءت باردة وكان هو مقلدا لا رساما كالة الاستنساخ وعملية التكرار.

وإن هو نظر الواقع والطبيعة يتأملهما في رسم تعبيرا عنهما ملاحظا الذوق الفني العام جاء رسمه يشد الناس إليه وإن كانت آليات الرسم التي يسعملها هي التي يسعملها الرسامون قبل قرن أو أكثر أو أقل.

فالسيلسي إذن في تاريخ فلسفة السياسة في كل عصر يحاول أن ينتج أوجه الشبه بين العصور السياسية ويستثمر أوجه الاختلاف بوسائل متشابهة.

إن الواجب على السياسي أن يجعل السياسة علما مطلوباً كالفيزياء والهندسة والطب على حد الضرورة من خلال تأسيس خصائص النص السيلسي وشروط بنائه الفني ومزاياه التي تحتفظ به نصاً حيويًا يخضع للتحقيق والتفتيح لعصور، نصاً لا تتوقف عوالمه بانتهاء عصره بل تصل الباحث بوقائعها وتتيح له قراءة في ثقافة عصرها السياسي وهي تقييم علاقات مع نصوص الثقافة العامة من دون أدنى تصادم في مساراتها بحسب محاورها العلمية وتتناسل الأسئلة فيها وتتوالد الرؤى أفكاراً يراد منها ارتقاء المجتمع بواقعه السياسي من الضرورة التي يعانيها عصر سابق إلى الحرية التي يعيشها عصر لاحق ومن الصمت الذي يخنق الكلمات إلى الصدى الذي يستفز المشاعر ويوقظ الوعي إذ يحوله إلى تكنولوجيا تسيطر على الواقع الاجتماعي وتوجه خطابه في نقد السياسة وتحول به من السياسة إلى سياسة السياسة إذ تكون علماً.

إن خطابنا السياسي لا يزال مشغولاً بتطبيق المناهج الإدارية في التشكيل الحكومي فيوظف الخطابات (المتسايسية) وكأنه يتحدث عن الانقلاب وجعجة خطى الجنود في نشوة الإبداع وراحة الضمير.

وفي الأخير لا يمكن للسياسي أن يكتسب أهميته من دون تصور ثقافي وحدائي للسياسة وفلسفة السياسة، وللخطاب السياسي وخطاب النقد السياسي ولبنية التكوين الاجتماعي، وهنا سوف يتوفر السياسي على علاقة وطيدة تصل ما بينه وبين مجتمعه وهي علاقة مهمة لأنها تمنح خطابه بعداً جذرياً متصلاً بالخطاب الثقافي العام.

يواجه المثقف السياسي المفكر الواعد التيار الثقافي للعصر وهذا الأخير يحاول أن يجرفه تجاه منابعه الجاهزة التي تمنع السياسي من التفاعل مع الواقع الحقيقي الذي يوجب عليه أن يبتكر فيه مناهج تطبيقية مناسبة له، ذلك بأن هذه الثقافة هي بالأساس ثقافة مستوردة تحسن التقليد وتخطئ التحليل لأنها ليست وليدة الفكر والتأمل السياسي والمعرفي للواقع فعلا بل هي وليدة الذاكرة وتسجيل التاريخ الثقافي.

نعم إن ما يحسب للثقافة الجاهزة أنها ثقافة تثببت الأفكار وترديد الأقوال وحفظ المعاني ونقل المعارف ومنع الابتكار وفي الحقيقة هي ثقافة حبس الأفكار ومنع التفكير ولعل هذا ما يفسر لنا موقف أغلب المفكرين الكبار الذين تريد ثقافة معينة أن تسجل انتسابهم إليها حتى تصبح هو يتهم الفكرية التي بها يعرفون ويفكرون وليس بغيرها.

ومن هنا لم تكن هذه ثقافة بل هي منع الثقافة (ثقافة تحجيم الثقافة) ولذلك غالباً ما يوشر المبدعون بسرائرهم منها ومن هنا تذكر ماركس للماركسية عندما صارت تياراً وقالبا ثقافياً، وكذلك هايدغر بالنسبة للوجودية وفوكو بالنسبة للنيوية لأن المعرفة في داخل أصفاد هذه الثقافة تموت وتصبح نسبتهما إلى الحياة نسبة ورق التين في الخريف إلى الشجر فهو منه وليس فيه.



إنها تعدم التفكير بالاستمرار في الحياة والإبداع ذلك أن التحرر من أية قيود في تحليل الواقع وأزماته يحفز الفكر على مراهقة جواب كثير مما يطرحه الواقع من أسئلة الإبداع في فلسفة الحضارة والسياسة والتفكير والتحرر من أسئلة ميتة هي وأجوبتها ما هو مألوف اعتيادي ينضوي تحت ظل التكرار والتوحد والتقليد ما يكون عجزاً في الوقت الذي هو فيه ترديد لمقولات تاريخية تقعد به عن تفاعل مع حداثة الثقافة ومعاصرة السيلسة وهو في الوقت نفسه يكون سيلسة من غير ثقافة متفاعلة مع قضايا المجتمع وإرثه.

سادساً : الخطاب السياسي والبنية الاجتماعية في معالجة الفساد

يتحور حول البنية الاجتماعية نظام معقد يسيطر على الخطاب الاجتماعي فيه وتوجيهه الجهة التي ترسمها السيلسة له وسواء في ذلك أكان الخطاب بياناً لأهداف اجتماعية إصلاحية أم كان سرداً تاريخياً ومن هنا يصبح هذا الخطاب الاجتماعي في تحول مستمر ليكون خطباً سيلسياً مخطلاً تجتمع فيه أشياء كثيرة من هنا وهناك.

إن هذا النظام المعقد الذي يحيط بالمجتمع مكون من سلطة الدولة (التشريع القانوني في تنظيم الحياة الاجتماعية ، ومن سلطة التشكيل الحكومي) التطبيق الإداري ومناهجه ، وسلطة الأحزاب السياسية وجمعياتها المدنية التي تغطيها سلطة التعدد.

تتحور هذه السلطات الثلاث حول المجتمع وتثبت جذورها من خلال عدد لا يستهان به من الأفراد ومن بينهم طفليين يغذون على الصراع الناشب بين الأطراف المتنازعة كل في سبيل تدعيم سلطته ما يرجع أثره السلبي على البنية الاجتماعية تلك بأن الصراع يمزقها ويحول النظام الاجتماعي الذي سبق ذكره إلى تيارات متضادة كل في سبيل تثبيت ما يعتقده من صحة السلطة التي يتفاعل معها .

ومن هنا يظهر بإزاء هذا الفساد السياسي والتضارب بين إستراتيجيات السلطة غير الموحدة يظهر أثر الخطاب السيلسي في اتخاذ مساره في سبيل النقد السياسي وهنا أصبح لدينا خطابان لا بد لكل منهما أن يثبت منهجه في مسار الحوار وتدعيم الفكر السياسي (بالنظر إلى أن السياسة علم) ما يؤكد تقريبا التطابق بين تاريخ الدولة في مراحلها المتباينة وتحولاته السياسية والاجتماعية والإستراتيجية وبين أنماط الإنتاج السياسي المعاصر على مستوى لنظرية وتشكيلاتها التطبيقية.

ومن هنا يتحقق التوصل بين الخطاب السياسي والبنية الاجتماعية التي ينشأ فيها ما يورث الاستقرار والمصير على طريق التطور السياسي الأيديولوجي على مستوى الدولة والإداري التطبيقي على المستوى الحكومي، والفلسفي التحليلي على مستوى خطاب النقد السياسي ، والتنظيمي الحضري على مستوى المجتمع وعلاقاته بمؤسسات الدولة التي يعد تنفيذ القانون أحد الأهداف العامة للجميع .

يظهر الفساد في حالة لم يرق الخطاب السياسي إلى النقد السياسي لأنه لم يرق إلى مستوى العلم ، أو على الأقل لم يأخذ هذه التسمية في النظر الاجتماعي ما يفقد فيه أثره التوجيهي الإصلاحي الاجتماعي .

ومن هنا يجب على السياسيين المفكرين أن يعمدوا إلى وضع خصائص معرفية تسوّر الميدان السياسي حتى لا يخرج عن المكونات التي تساهم بشكل فاعل في تأسيس محاور لإصلاح الاجتماعي في معالجة الفساد في الوضع الاقتصادي والسياسي وغيرهما.

ومن هنا سيكون للخطاب السياسي وخطاب النقد السيلسي التأثير الكبير في تعطيل حركة الفساد وسريانه في جسد الدولة والمجتمع على المستوى المادي والمعنوي في توجيه النظر إلى تكوين الدولة وماهية تشكيلها الحكومي توجيهها معرفيا بعيدا عن التسويغ والارتجال، و يرسوخ هذه الفكرة ومصيرها إحدى لبنات الخطاب تتحرر السياسة والاقتصاد من الإرادات الخفية والمتعالية لكونهما إحدى المكونات الرئيسية في البنية الاجتماعية والوعي المجتمعي وهذا أوضح أثر اجتماعي للخطاب السياسي في معالجة الفساد، ولا أقول محاربته.

إلى غير ما هنالك من العلاقات الموضوعية التي تنسج انطلاقا من هذه المعطيات المعرفية للخطاب ما يحقق التطور الحاصل في الميدان السياسي والارتقاء بالمجتمع السيلسي إلى الشعور بضرورة تحديد اختصاصات أخرى داخل كل واحدة من مؤسسات الدولة، والارتقاء بالمجتمع كوحدة كلية إلى الشعور الوطني الذي يبدأ في الصمود والاحتراز من كل آليات الفساد وأنواعه.

وذلك لم يكن نتيجة التحول من حالة الفساد إلى حالة الإصلاح بل هي نتيجة تنبيه المشاعر وتحفيز المعرفة للنهوض بمهمة الإصلاح وهذا في الوقت نفسه إحدى آليات معالجة الفساد من خلال المجتمع الذي ينتشر فيه.

وفائدة توظيف المجتمع في معالجة الفساد لا تخفى لصعوبة صدور الفعل الإجماعي عن شخص واحد أو جهة معينة في تحقيق كل هذه المعطيات، وإنه -التوظيف- نتيجة تملئها طبيعة المجتمع المعاصر الذي توارت عليه الثقافات المختلفة والمتباينة التي أصبحت تتطلب المزيد من المعرفة، لأن التطور المعرفي مسألة حتمية يأخذ الفكر إزاءها مسار النقد والتحليل المعرفي، وما يلنا على ذلك التطور الذي حصل في المجتمع العراقي نفسه على المستويين السياسي والاقتصادي والسيلسي الاجتماعي المعرفي معا.

إن اتضاح الأثر الاجتماعي والسياسي والإصلاحي للخطاب السياسي وخطاب النقد السيلسي يعني تحول السيلسية لتكون علما (معرفة) ما يسري بها إلى تأسيس مشاريعها في سبيل تحقيق وجودها المعافي فتأخذ مشاريعها المتنوعة أبعادا اجتماعية وعلمية وحضارية تلتقي بالقيم التي من أجلها تأسست الدولة، ويلتقي معها المجتمع في طريق تحقيق الأهداف الواضحة إذ لم يعد هناك خفاء ولا غموض.

نعم .. إن التشكيل الحكومي للدولة لا يلتقي بصورة كبيرة وعميقة مع التشكيل الاجتماعي المتنوع لأن حلقة الاتصال بين المجتمع والدولة تنشأ من خلال قرار (يتعاطون السياسة بمهارة، أو كهواية، أو محاولة في تشغيط طاقتهم في توظيف، أو لأهداف أخرى) ومع ذلك إن هناك التقاء بين أهداف الأفراد المكونين للمجتمع وأهداف الدولة من خلال قراءة أهداف الأفراد حلقة الوصل بين الدولة والمجتمع، فإذا كان هؤلاء الأفراد على الإخلاص والنجدة نشأت العلاقة الصحيحة بين الدولة والمجتمع واتضحت خصائص الخطاب السياسي في معالجة جيوب الفساد التي تظهر هنا وهناك من مؤسسات الدولة وعكسه بالعكس.



وفي حالة العكس يكون هناك انحراف واضح في مناهج التشكيل الحكومي التطبيقية للدولة وذلك تابع لإستراتيجية أهدافها التي تجدد حياتها في حالة الانفصال النفسي بين المجتمع والدولة في تأكيد غيابها، ومن هنا يلزم إعادة النظر في الدولة وأهدافها وعلاقتها بالمجتمع وهي إعادة نظر في حقيقة الأفراد الذين يمثلون حلقة الوصل بين الدولة والمجتمع، ويجب إعادة النظر في تحديد مناهج الدولة ونظامها الانتخابي الذي يترشح عنه التشكيل الحكومي التطبيقي من جديد وبدقة واحتراف في سبيل تحقيق ما هو علم وشمولي يتطابق تماماً مع حقيقة العلاقة بينها وبين المجتمع لأن حقيقة المناهج في التطبيق السياسي تابعة لى طبيعة الأهداف ونوعها فتعتل لغتها وتصح لصحتها، ومن هنا أصبح من الضروري أن يدقق خطاب النقد السياسي هويته في التنبه إلى خط التوازي للدولة وتطور مناهجها وأهدافها بالنسبة إلى المجتمع ليحقق جدواه في التنبيه والتصحيح والبيان في المحافظة على الطابع الشمولي في مكونات العلاقة بين الدولة والمجتمع.

هكذا يتضح أن لدولة لا يمكنها الاستغناء عن المجتمع في بنيتها (تشكيلها الحكومي) وفي معالجة أزماتها فعلى المجتمع أن يتوفر على الوعي بهذه الحقيقة ولا ينصاع إلى رغبات الحكومة الغريزية المنحرفة فتدوم سطوة الظلم والجور كما سبق من النصف الثاني من القرن الماضي.

لأن المجتمع هو الأساس في تنظيم البنية السياسية للدولة فعليه اختيار الأفراد الذي يحققون صلة الوصل بينه وبين الدولة بحسب ضوابط علمية تخصصية تنبع من داخل المجتمع ولا تكون مفروضة عليه لأن أي حالة تريد الدولة لا يمكن أن تكون من دون المجتمع.

ومن هنا، وبالنسبة للتشكيل الحكومي في العراق، وعلى الرغم من كل الإيجابيات التي حققها والتي سيستمر في تحقيقها، أن يقول كلمته من خلال عقد المؤتمرات وإصدار البيانات لأنه جزء من خطاب النقد السياسي لا ينفصل عنه وهو مرتبط بكل ما هو منه في سبيل تحقيق الورقة البيانية المضاعطة على التشكيل الحكومي في تحقيق أهدافه الاجتماعية الممكنة والتي تصب في تطوراً للمجتمع وتطوير مستوى تحقيق خدمته، وليدقق من جهة أخرى إيجابياته في اختيار التشكيل الحكومي التطبيقي للدولة ورسمه بصورة ضوابط تعمد في الأيام المقبلة في تشكيل حكومي جديد.

ومن جهة ثالثة على المجتمع أن يقدف على تلك الإيجابيات مع ترك المحاسبة والازدواجية لتكون نصب أعين الجميع في سبيل التطور والتحفيز لمزيد منها وفي سبيل التوفر على الضمانات الكافية لتطوير الطابع الشمولي في مناهج الدولة وتطبيقاتها الطابع الذي يعرفه المجتمع وبريده وفق المستوى العقلي المعرفي والرودي المطابق للشمولية.

ويمكن التعقيد الفكري في الجانب السياسي وخطابه السياسي وخطاب النقد السياسي أن يوجد مصالح الدولة والمجتمع من خلال الأفراد الذين يمثلون حلقات الوصل بينهما، وأن يعلن ضرورة أن يجسد كل فرد منهم أهداف مجتمعه الشمولية التي تسعى الدولة في سبيل تحقيقها.

ويمكنه في تأكيد التطور الذي يتحقق على مستوى المجتمع في ضوء ما سبق أن يؤكد للمجتمع نفسه أنه لا يمكنه إبداء الاستغناء عن دعم الدولة له كضامن وحيد لأبعاده لتاريخية الحضارية والمعرفية العقلية وعلى مستوى الرابط الروحي معها، وهذه أطروحة يصعب ألا نسلم بها في حدود عصرنا الحاضر. ومن هنا ستكون الدولة في المفهوم العلمي المنطقي نتيجة للتطور الحضاري والوعي الثقافي الذي يعيشه المجتمع وإن هذا التطور يفرض نفسه على الدولة ذاتها، لأن المجتمع هو المحرك الحقيقي للدولة في مساراتها السياسية ومناهجها التطبيقية، وإن كانت قراءة بعض السياسيين وبحسب ما ينكشف لهم أن الدولة هي الأساس الحقيقي في التكوين الاجتماعي وهو ما عليه فلسفة هيجل في النظر إلى علاقة الدولة بالمجتمع إن التطور الحاصل على مستوى المجتمع والدولة هو بديل كاف عن سيادة المعرفة جميع العلاقات سواء في ذلك علاقة الدولة بالمجتمع أو علاقة الأفراد بالمجتمع وهو بيان عن سيادة القانون وصحة التشكيل الحكومي وارتباط المجتمع بتاريخه الحضاري الذي يؤكد وجوده المعاصر الناتج عن التطور الذي حصل في المكونات الرئيسية للدولة الحديثة وتشكيلها الحكومي، ولهذا فإن من يختزل دور الدولة في السيادة والقمع يكون قد أغفل حصول مثل هذا التطور المجتمعي وأثره في المكونات الرئيسية في البنية السياسية كلها.

نعم.. إن للدولة سلطة عليا في إدارة شؤون المجتمع بدسب المنظور السياسي في تعريف السياسة الذي يقترحه الباحث لكنها لم تكن قط سلطة مطلقة لأنها حينئذ ستعدم سلطة المجتمع وإن كانت تسعى في سبيل تحقيق مصالح مختلف أفراد المجتمع الذي تسوده، وإن كانت تعمل في سبيل التنبيه من أجل خلق تطور الوعي على مستوى الثقافة ومناهج التفكير المعرفي للفرد وللمجتمع وهي بذلك تؤدي وظيفتها لتحرز التطور العام الذي يحصل في إطار المجتمع، والذي يعود عليها بالخير لأنها والمجتمع شيء واحد.

ولاشك في أهمية وظيفة الدولة ولكنها لا ترشدها لمصادرة السلطة الاجتماعية في المراقبة والنقد وتحليل السبيل.

سادسا : خلاصة في خصائص البنية السياسية للدولة وفلسفة التشكيل الحكومي

تثير البنية السياسية في موضوع الدولة وفلسفة التشكيل الحكومي اللاتن يكتنفهما الغموض حينا، والتصور غير الصحيح أحيانا أخرى، تثيران تساؤلات عدة هي رمز التفكير فيهما ومركزه المعرفي في العصر الحاضر وليس للسياسي ولا غيره أن يتجنب محاولة الإجابة عنها، ذلك بأنهما ترتبطان بالبنية العامة لحياة المجتمع.

تجري حقيقة هذه التساؤلات في محاولة تعريف السبل والوسائل التي تحيط بالتكوين السياسي للدولة بشكليها وهو ما يحول السياسة إلى حقل معرفي يتعلق أحد طرفيه بالفلسفة وبتكنولوجيا العصر من طرفه الآخر ما تصبح معه مثالا لثقافة العصر.

ومن هنا فالسياسة وعي ثقافي يشير إلى ثقافة العصر وأيديولوجية التكوين السياسي الاجتماعي والسياسي الاقتصادي فيه وهذه خاصية أولى في إن السياسة مظهر حضاري لثقافة العصر.



فترتبط السياسة في كل عصر بجذور تاريخية في تكوين الدولة مشحونة بحمولات من الوقائع الاجتماعية والحضارية.

ومن هنا فالخاصية الثانية هي الارتباط التاريخي للتكوين السياسي بساد مرجعية الحضارية للمجتمع الذي يسوده.

تتعشق الأفكار السياسية مكونة تيار الفكر الفلسفي الديسليسي ويرتبط كل منها بطرف من علوم العصر يأخذ منه على قدر ارتباطه وذلك هو التحول بالسياسة لتكون أيدولوجيا (علم الأفكار/ أو التفكير) البنية السياسية وتشكيلها الحكومي وهذه خاصية ثالثة، طالما كانت تدعو الفلسفة الحديثة إليها^(٣١).

إن التحول الديسليسي في أي عصر يكتنفه مسار من التمثلات العريقة التي يمكن علماء التحليل الاجتماعي والنفسية والسياسية التعرف من خلالها على أهداف السياسيين وأزماتهم وقتها، وهذا مفصل دقيق في نشوء التحليل النقدي في الخطاب السياسي واستقرار عنوانه الرئيس (خطاب النقد السياسي) وهذه خاصية رابعة بأن البنية السياسية للدولة تشتمل على ركنين رئيسيين هما الخطاب الديسليسي المعرفي وخطاب النقد السياسي التحليلي.

والأكثر ملاحظة هو أن الخطاب الديسليسي وخطاب النقد السياسي قد اكتسبا مكانتهما في المنظومة الاجتماعية من خلال تنمية الديمقراطية ونشر الوعي الثقافي بها حتى أصبحت من أظهر ملامحه السياسية الحقيقية المحلية حتى أصبحت أكثر جوهرية من الديمقراطية المركزية وهو تطور سياسي في بنية الدولة الحديثة تم تشجيعه من جهة التشكيل الحكومي على الرغم من سوء التطبيق هنا وهناك من مؤسساتها الخدمية والممنية وهذه خاصية خامسة.

وعلى مستوى التشكيل الحكومي في الإدارة السياسية التطبيقية يلاحظ ارتفاع عناية الحكومة بالتحصيل العلمي لأفراد التواصل بين الدولة والمجتمع على الرغم من إغفالها التخصص العلمي الدقيق الذي يشكل فضاء التطبيق الأمثل وهي محاولة من جهة الحكومة في تشغيل حملة الشهادات وهو توظيف غير منهجي إذ لم تستطع الدولة تحت ضغط الحاجة إلى القضاء على البطالة ضمن قوانين تحفيز الكفاءات العلمية في إدارة التطبيق الحكومي بحسب التخصصات الأكاديمية التطبيقية المجزأة بحسب الوثائق الجامعية (الشهادات) وهذه خاصية سادسة على المستوى المتوسط من تقويم الأداء وجوته فتجد في التشكيل الحكومي طبعا يترأس فريق إدارة وزارة الزراعة أو الأشغال العامة أو تجده عضوا برلمانيا أو تجد وثيقة التأهيل الإعدادي ترشح حاملها إلى البرلمان.

ويقترح الباحث حيل هذا الخلط غير السياسي أن نؤسس برامج التشريع إلى البرلمان أو التشكيل الحكومي كاشتراط أن يكون من ذوي التحصيل القانوني والسياسي على مستوى الوثائق الجامعية العالية (الماجستير والدكتوراه) أو يكون قد نشر أكثر من بحثين ويتم التنافس بينه وبين من يقدم أكبر عدد من البحوث، وعلى الأحراب السياسية أن تتحرى ذوي الاختصاص في ترشيحهم للتصويب الإداري في التشكيل الحكومي مع ضبط قياس جودة الأداء.

لقد تميز الخطاب السياسي وخاب النقد السياسي حيال ذلك بملاحظة بين رئيسيتين هما :

١ - رفض برامج التشكيل الحكومي وهيكلية الإدارية التي لاينطبق عليها التخصص الدقيق ما يلحق الضرر بفئات المجتمع وتقلص الدعم الوطني لموارد البلد التي تعود بالخير على أهله إذ كل يسعى لاستغلال سلطته الوظيفية في تدعيم مكانته الاجتماعية والمالية باكتساب المال عن طريق الرشوة والتجارة بالمحسوبية والمحاصصة مع التجار وغير ذلك مما هو نتاج انعدام التوازن والموازاة في اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب.

٢ - يسعى في إطار حوار اجتماعي سياسي إلى تحميل المقصرين عواقب سوء التدبير الإداري والانصياع وراء الجهل والأهواء وذلك من خلال تأسيس مجالس النزاهة والمراقبة المالية ومجالس تقويم الأداء وفق معايير الجودة العالمية في إدارة التشكيل الحكومي.

إن التجربة السياسية المعاصرة في العراق توحى منذ اندلاع سلطة الجور والاستبداد بأن القوة السياسية لا يمكن أن تنتشر حقيقة إلا إذا اعترف بها المجتمع ومنحها ثقته ومركزيتها في إدارة شؤونه، واعترفت القوى السياسية المنبثقة عن حركة المشاعر الوطنية، وإذا كانت هذه الشروط هامة فإنها ضرورية في الحقل السياسي الذي توطئه هذه الحركة التي يعترف بها المجتمع.

ولكن الذي يجري سياسياً خلاف ذلك إذ انفتح الباب على مصراعيه في تشكيل الأحزاب والتجمعات التي يطلق عليها العنوان السياسي ليس لهدف وطني وإنما لتحقيق مطامع وأهداف شخصية في فتح قوائم الانتخاب للوصول إلى السلطة ولذلك تجد الكثير من الشخصيات الحزبية المنبثقة عن الحركة الوطنية انفصلت عن مؤسساتها الحزبية وفتحت بـعنوان سياسي جديد قاذمة انتخابية للغرض نفسه وهذه خافية سابعة من خصائص البنية السياسية المعاصرة ومن هنا نذكر بوجوب جعل السياسة علماً كالطب والهندسة للأسباب المذكورة .

إن الظاهرة الكبيرة التي تميز الأحزاب التي تشكل البنية التكوينية للدولة وتشكيلها الحكومي التطبيقي تتجلى في انبثاقها عن مضمون جديد مختلف عن الخمسينيات والستينيات، إنه مضمون سياسي اجتماعي عبرت عنه بشكل جذري أعطاه صبغة اجتماعية عميقة ما جعلها تمثل الظاهرة المانزة وهذه خاصية ثامنة.

إن الفكر الإسلامي السياسي وجد طريقه إلى التكوين السياسي في العراق لكنه وجود مزال لم يتم الاعتراف به بصورة مطلقة في بلد إسلامي كالعراق من طرف بعض الفاعلين السياسيين وبعض الفئات الاجتماعية من طبقة المثقفين من وجهة النظر السلوكي المقارن بين الأحزاب الإسلامية العربية والأحزاب غير الإسلامية الغربية .

ولكنه وجد طريقه إلى التشكيل الحكومي ومن هنا أصبحت الدولة تتسامح مع الشخصيات التي تمثلها وهو تتسامح سلبي يعود عليه بالانفصال عن المجتمع وذلك أنك تجد هنا وهناك شخصيات سلبية تلبست بالثوب الديني وهي لاتحسبه في سلوكها الإداري أو تكاد .



ليس للأحزاب الدينية عدو ومحدد في السلطة المركزية في التشكيل الحكومي، ولا في البنية السياسية للدولة، وليس من الأحزاب السياسية المنبثقة عن الحركة الوطنية، إنها أحزاب تعاني من عدو غير مجهول ولكنها لم تتنبه له بعد إن عدوها الأكبر الذي يفوق في خطره عداوة الاحتلال هو بعض الشخصيات السلبية التي تنتمي لها وتساهم في حركتها الإعلامية والدعائية وتشترك في مؤتمراتها في البناء السياسي فعدو الداخل أشد خطرا من أعداء الخارج .

إن التحليل الذي يقوم به النقد السياسي يبين بأنفسها مشكلة من ذات طبيعة ولانية نذكرنا بتلك لمتعلقة بالأحزاب التقليدية، التي تعبر عنها عبلة (إنك موالى لهذا الحزب فانت معنا ولا يهم بعد ذلك شيء) فيكون الواجب على الأحزاب السياسية الإسلامية أن تشكل مجموعة من رجالها وتعين لهم مستشارين مستقلين في مراقبة السلوك الإداري للشخصيات الحزبية لمتأسلمة تملك صلاحيات التنبيه والتقويم والحجب حفاظا على المفهوم الإسلامي وأثره الاجتماعي.

إن المشكلة الحقيقية تكمن في غياب زعماء مفكرين في مظهر سياسي موحد يتمتع به التكوين السياسي للحزب، ولا يبدو أن الأحزاب وصلت في مرحلتها الراهنة من التطور صورة البنية السياسية الأيديولوجية ولم تبلغ حركتها الحركة التكنولوجية المعاصرة ولم تتفاعل معها، ويبدو أن.....ها لم تتجاوز حدود التيار من الهواء الذي إذا هب فدمل معه خليطا من الأشياء والأجناس.

وتأخذ الأحزاب المستنجة إزاء بعضها في مواجهة الدولة في سبيل تسويق اختياراتها للأشخاص لمعينين وقد تأخذ طريق المعارضة لضرورة الدفاع المشروع في نظرها عن هيكلها التنظيمي وعن الذين تقصيه الدولة من تشكيلها الحكومي ما يعطل حركة الإدارة التطبيقية الخدمية ثم غير قليل يعود على المجتمع بالضرر البالغ.

وهم يرفضون لخروج عن نظام التشكيل الحكومي التطبيقية لعدم فاعليتهم وقلة كفاءاتهم ما يفتح الباب أمام المغامرة السياسية. بالتأثير السلبي على نظام الإصلاحات الأساسية وتعطيلها والأخطر أن يدعي أن ذلك مبني على قاعدة ثقافة إسلامية.

ومن الطبيعي في مجتمعنا، بل في كل مجتمع، أن يعود ذلك لأسباب غير حقيقية من عدم الكفاءة ونحوها فلربما كان الأمر مرجعه التناحر السياسي والتفريق الداعي ما يتوجب على الدولة أمامه التحقيق والتيقن قبل الإقصاء لقبح الظلم.

ويبدو أن الدولة يجب أن تنفع في حركتها الإدارية التطبيقية بمنطق التنظيم (وهو مبدأ) والمراقبة (وهي إجراء احترازي) في سبيل تحقيق الأمان الضامن لتطبيق أمثل في مسار الحرية المتضمنة والديمقراطية في ضبط الصلة بين المجتمع وأجهزة الدولة من جهة، وضبط الهيكلية التنظيمية للأحزاب السياسية.

وهذه خاصية تأسع تميز الدولة الحديثة المعاصرة بتطبيقها برامج التقويم الهيكلي بالنظر إلى الاستراتيجيات الاجتماعية المرتبطة .

وهي في هذا تقل الضرر الممكن أن يلحق البنية السياسية وتورث القناعة بفلسفة التشكيل الحكومي بالمقارنة مع دولة تحكمية تسلط على رقاب المجتمع وموارده وتعمل لديمومتها ولا شيء بعد ذلك.

إن عنصر قليلة في الوقت الحاضر بالدولة المعاصرة على مستوى الشراكات الحكومية التطبيقية المتعددة وعلى مستوى الأحزاب والتجمعات السياسية تقوم بتدعيم الأطروحة الأيديولوجية التكنولوجية في بناء الدولة في مبادئ التكوين السياسي من الضبط والتنظيم والشمول وهي علامة جيدة تؤثر في سياسة التقييم الهيكلي إيجابيا.

وتقابل ذلك أطروحة معاكسة تصبح بها الدولة وبحسب منطق التقييم الهيكلي ولكن على طريق الليبرالية والديمقراطية، وهذه خاصية عاشرة لكنها في شطرها الأول تتطابق والحقائق التي يتبناها المجتمع وتتنافى معها في شطرها الآخر لأنه مزيج من تجربتين تسريان في غير المجتمع الإسلامي لعراقي وإنهما محاولة كبرى في تغيير البنية الاجتماعية ومفاهيم الحقائق الإسلامية وقلبها لتأتي على تطابق المجتمع الذي جرت فيه التجربة الليبرالية الغربية ما يعود على المجتمع بالضياع فلا هو حافظ على هويته ولا هو أحسن تمثل هذه التجربة لأنها فصلت على غير مقاسه.





خاتمة البحث ونتائجه

- جرت هذه الدراسة في بيان تعريف السياسة الملائم مع معطيات العصر والسوق الثقافية المعاصرة والتطور التكنولوجي الذي بات يملء الحياة تصاعدا وتحضر اوسرعة في الأداء لقد قاوم السياسيون المنحرفون التصاعد الثقافي في الوعي السياسي أيام الحكم الصنمي لكنه بات عصيا عليهم إسكاته فانفجرت بالتححرر لديمقراطي وأل إلى السقوط والتلاشي .
- وظهر من خلال هذه الدراسة أن السياسة لا بد أن تكون مثل الطب والفيزياء لا يخوض فيها غير ذي اختصاص بها ومراقبة لمفاهيمها العلمية ما يعود على البنية السياسية في تكوين التشكيل الحكومي الانتخابي بالخير إذ لا يجد المتسابق العداء مكانه بين المتسابقين في لعبة كرة الطائرة لضيق ساحة الملعب عليه وبالعكس ، وتبين من خلال هذه الدراسة أن البنية السياسية للدولة والحكومة على حد سواء بحاجة ملحة إلى تكوين بنية الخطاب السياسي وفقا لضوابط عالية المستوى الأيديولوجي الثقافي في تحفيز الوعي السياسي للمجتمع .
- وبحاجة إلى تأسيس خطاب النقد السياسي في مراقبة الأداء التطبيقي للتشكيل الحكومي وتبين أن الخطاب السياسي العربي يفتقر إلى مقومات النقد السياسي بما هو نقد وليس تجريح وتشهير واقتراء .
- إن هذه الدراسة ترى أن ملك الخطاب السياسي بنية اجتماعية ثقافية تنطوي على الوعي الاجتماعي وهو يتأصل فيها فيحفز الشعور بقضاياها وأزماتها وبسبب ضعف الخطاب السياسي عن قوة الإقناع تراجع المثقف عن تليد الدولة ما أوقعه في أزمة ثقافية بئس الوعي تجاه لدولة (البنية السياسية وتشكيلها الحكومي) .
- إن الخطاب السياسي يمكنه معالجة الفساد المتنوع والمتعدد من خلال برامج سياسية خاصة تؤدي إلى ذبوله وأفوله .
- وتبين البحث إن الخطاب السياسي وخطاب لنقد السياسي يشتملان على خصائص موضوعية تحكي مبادئ البنية السياسية وفلسفة التشكيل الحكومي في التطبيق الإدري الذي يترسم خطوات المنهج السياسي للدولة في بسط الدستور وفقراته القانونية .
- وظهر للباحث من خلال قراءة الواقع السياسي المعاصر في العراق إن الفكر الإسلامي السياسي وجد طريقه إلى التكوين السياسي فيه بصورة فاعلة وإن كان هناك قصور في الرؤيا أو تقصير في التطبيق .
- وظهر له أيضا إن الترشيح البرلمان والحكومة يعاني بعض التخليط الطبقي بين فئات المجتمع فقد يترشح البرلماني وهو لا يحسن التكدير السياسي ذلك بأن الباحث دعا إلى تأسيس الخصائص العلمية التي تجعل السياسة علم كالعلوم الأخرى الطب والفيزياء والهندسة وعلم النفس ونحوها ما يقطع الطريق على كل هاد أن يصل أعتاب السياسة مع أنه لو بقي على هوايته لأحسن تطبيق النقد السياسي يرفده بالثقافة والوعي المجتمعي وهذا الأمر يقطع الطريق على كل متكسب يفكر بالسياسة كوظيفة ترشحه للبرلمان وغيره ما يقف طموحه عند دخوله أول أبوابها فلا يقدم بعدها شيء إذ حصل على كامل طموحه الوظيفي .

- ومن هنا يصل الباحث يقترح حيال هذا التخليط غير السياسي أن نؤسس بوامج التوجيه إلى البرلمان أو لتشكيل الحكومي كاشتراط أن يكون من ذوي التحصيل القانوني والسياسي على مستوى الوثائق الجامعية العالية (المجستير والدكتوراه) في يكون قد نشر أكثر من بحثين أصيلين في مجلة علمية محكمة أو شارك في مؤتمرات سياسية محلية أو علمية ويتم التنافس بين المتنافسين على نسبة أكبر من البحوث، ويسجل ذلك كقانون دستوري لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وعلى الأحزاب السياسية أن تتحرى ذوي الاختصاص في ترشيحهم للتصيب الإداري في التشكيل الحكومي مع ضبط قبيل جودة الأداء.

- وتبين إن أي تكوين سياسي لا بد له من الارتباط التاريخي بلمرجعية الحضارية للمجتمع الذي يسوده.

- أن يكون للسلطة العليا للنزاهة يد في مراقبة تبرا مج لترشيح السياسي حتى لا يمكن للسياسي الفضل الترشيح وشراء صديق الأقرع من خلال صرف الأموال على فقراء المجتمع وكسب ودهمة الدعاية الانتخابية.

- تشرف هذه السلطة على سير عملية التعريف الانتخابي التي يسميها السياسيون الدعاية الانتخابية بل هي تعريف انتخبي بالمرشحين فحسب وأخيرا لا بد من سبيل نشر ثقافة النزاهة ومعالجة الفساد بأنواعه جميعها وهو أن تعد السلطة المركزية للنزاهة مؤتمرا مختصرا بعيدا عن الطابع المهرجاني يد على السادة العلماء والباحثين ويكون من شأن أعضاء هذا المؤتمر تشخيص محاور عمل في سبيل تأسيس لجان ممثلة مركز النزاهة والمفتشية العامة في كل مفصل الدولة يكون المرأغب من السادة المشاركين في المؤتمرين الحالي والمقترح مثلا لمركز النزاهة ويكون معه موظفوه الذين يختارهم في بسنية تلك المؤسسة، فليكن الدكتور (س) مدير مركز الإشراف العلم والنزاهة في جامعته ويكون السيد (ص) في مديرية التربية والكتور (هـ) في دائرة الرعية والتقاعد، وآخر في المحور التجاري وثالث في القلم مقلية ورابع في ديرييات لشرطة وهكذا يمكننا نشر هذه الثقافة من خلال إشعل المجتمع بوجودها ممثلة شأخصة للعين إذا كنا جادين فعلا في السير بهذا الاتجاه.

- يصلو الأمر لسري والمفاجئ لكل من المركزية العليا للمفتشية والنزاهة من دون جريان محور الحياة والمحسوبية والمنسوبية.

- أن لا يفرغ الممثل لمركز النزاهة والمفتشية العامة في الجامعة (ك) مثلا من واجبه من أجل ألا يكون منصبا يتقل في سبيل الوصول إليه الناس من خلال التنافس غير النظيف كما يجري الآن هنا وهناك في أروقة الحياة العامة.

- ينجز هذا المثل واجباته في كليته من المحاضرات ثم يحظر يوميا في غرفته لساعت معدودة يطلع على سير العمل الذي يكون موظفوه قد أجزوه من المتبعة والحوار مع الإداريين في تلك المؤسسة.

- أن لا تتدخل السلطة لمركزية للنزاهة والمفتشية في عملية اختيار الموظفين على أن يكون لها عضو ارتباط فعال بينها وبين الممثلة في مؤسسات الدولة.

- رسم ضوابط اختيل هؤلاء الموظفين بـبجماع ينعقد عليه رضا الجميع من السلطة العليا والمؤتمرين في المؤتمر المقترح .



الهوامش والتعليقات

- ١ - الموسوعة الفلسفية، ص ١٥.
- ٢ - قصة الحضارة، ص ٢٧، ص ٤٤؛ والفلسفة السياسية التقليدية ص ٨٦.
- ٣ - تاريخ الفلسفة الحديثة ص ١١٩؛ والاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع ص ٦٨، ص ٧٢ - ٧٣.
- ٤ - في أسبيل ظهور الطبقة وخصائصها الاجتماعية الطبقة الاجتماعية، ص ١٤٣.
- ٥ - في التحولات الاجتماعية، النظرة القرآنية للمجتمع والتاريخ، ص ٣٧٧.
- ٦ - كتاب الداج في أخلاق الملوك، مقممة المؤلف ص ٣٢.
- ٧ - نصيحة الملوك للمواردي، مقممة المحقق، ص ٧، ص ١٧؛ مقدمة المؤلف ص ٤١؛ قوانين الوزراء وسياسة الملك، مقممة المحقق، ومقممة المؤلف، ص ٣٩.
- ٨ - مقدماتي المحقق والمؤلف.
- ٩ - لتفسير مسار الخلافة والحكومة وسيطرتها تاريخ البشرية ج ٢، ص ١٥٦ - ص ١٦٠؛ وقصة الحضرة ص ٣٦٣؛ تاريخ الرومان الفصل السابع (الوضع السياسي والتوسع في الشرق) ص ١٠٠ - ص ١١٠؛ وتطور وثائق حقوق الإنسان، ص ٥٧.
- ١٠ - التكنولوجيا: علم الطريقة تجاه الأحسن والأفضل في كافة مجالات العلوم الصناعية فيدرس السبل الكفيلة بتطويرها وتنميتها وإرqlها بما يحقق أكبر نسبة انتفاعية منها، معجم المصطلحات على موقع الأنترنت.
- ١١ - أبستمولوجيا هي دراسة تتعلق غرضها بالعلوم من حيث موضوعاتها ومبادئها وقوانينها وعلاقات بعضها ببعض وتكشف عن ضلها ومداها، وتطلق أيضًا على نظرية المعرفة. ظم. ن.
- ١٢ - معجم المصطلحات على موقع الأنترنت، الفلسفة السليسية التقليدية، ص ٢٠٨.
- ١٣ - العقلانية التطبيقية، غاستون بلاشير، ص ٧٣.
- ١٤ - إيديولوجيا / غم الأفكار: موضوعه دراسة الأفكار والمعاني وخصائصها وقوانينها وعلاقتها بعلامات التي تعبر عنها والبحث عن أصولها بوجه خاص كما صوره وابكره (بستوت دوتراسي) وقد طلق هذا الاسم على تحليل ومناقشة الأفكار. وخاصة في علم السياسة والاقتصاد) معجم لمصطلحات على موقع الأنترنت.
- ١٥ - العقلانية التطبيقية، غاستون بلاشير، ص ٨٨؛ الفلسفة السليسية الغربية ص ٢٠٢ - ص ٢٠٣؛ (بحث) مجلة المستقبلية.
- ١٦ - العقلانية التطبيقية، ص ٢٠٠.
- ١٧ - م. ن، ص ١٢٨.
- ١٨ - في مخاطر البطالة الاستبعاد الاجتماعي، ص ٢٦٤؛ أفق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام ص ٧٣.
- ١٩ - البيوتوبيا بصورة متخيلة تطوق في السياسة على الإصلاحات المثالية التي يصعب تحقيقها عليها، معجم المصطلحات على موقع الأنترنت.
- ٢٠ - في مستقبل لسياسة وإرضاء القطع بنهايتها نهاية السياسة والأسطورة الأخيرة، ص ١٧٠ وما بعدها؛ (بحث) مجلة المستقبلية.
- ٢١ - في الفرق بين السلطة السياسية والسلطة الثقافية، مثلاً: كتاب السلطة الثقافية والسلطة السياسية، على أواميل مركز دراسات الوحدة العربية ط ١ بيروت، ١٩٩٦؛ الفلسفة السليسية الغربية، ص ٢٠٥؛ (بحث) مجلة المستقبلية.
- ٢٢ - مزيد من الإطلاع على أزمة المثقف العربي ثقافتنا في ضوء تاريخ، عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢.
- ٢٣ - مقتل لإمام الحسين عليه السلام، المقدم، ص ٤ - ص ٦؛ دور الأمة في الحياة الإسلامية ص ٧٨.
- ٢٤ - ثقافتنا في ضوء التاريخ، عبد الله العروي، ص ١٧٦.
- ٢٥ - سارتر والوجودية، ص ١٢١.
- ٢٦ - في تحديد ماهية المثقف وتحديد موقفه من قضايا عصره على سبيل المثال: المثقف وجدلية الآقيه، خطب المثقف العربي، بحث في مجلة مقبلست.
- ٢٧ - نهج البلاغة ج ١، ص ٢٠٩؛ قصة الحضارة، ص ٢٣٧.

٢٨ - الثقافة: كل ما فيه استتارة الذهن وتهذيب للذوق وتنمية لمملكة النقد والحكم لدى الفرد أو في المجتمع وفرق بينها وبين الحضرة على أساس أن الأولى ذات طابع فردي وتنصب بخاصة على الجوانب الروحية في حين أن الحضرة ذات طابع اجتماعي ومادي غير أن الاستعمال المعاصر يكاد يسوى بين المصطلحين وهي في اللغة: ثقّف الرجل: صرل حاذقاً فطنا، والثقافة: العلوم والمعارف والفنون التي يطلب الحسّن فيها، كما في الوسيط. واصطلاحاً: مجموعة الأعراف والطرق والنظم والتقاليد التي تميز جماعة أو أمة أو سلالة عرقية عن غيرها. وعلى مستوى الفرد يطلق اللفظ على درجة التقدم العقلي التي حازها، بصرف النظر بالطابع عن مستويات الدراسة التي أنجزها.

ومنذ وقت طويل تتعدد التعريفات لهذا اللفظ حتى إنه في مطلع الخمسينات حصر عالمان أمريكيان من علماء الأنثروبولوجيا مائة وخمسين تعريفاً للثقافة، وتلقى التعريفات المختلفة لقضوء على المراد باللفظ الذي يفهمه العامة بأكثر مما يفهمون تعريفه، ويمكن لنا تأمل ما توحى به من تعريفات مهمة من قبل أن مفهوم الثقافة يشير إلى كل ما يصدر عن الإنسان من إبداع أو إنجاز فكري أو أدبي أو علمي أو فني. أما المفهوم الأنثروبولوجي للثقافة فهو أكثر شمولاً، ويعد الثقافة حصيلة كل النشاط البشري الاجتماعي في مجتمع معين، ويستتبع هذا أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة المميزة، بصرف النظر عن مدى تقدم ذلك المجتمع أو تخلفه، ويتميز هذا المفهوم ببعده عن تحميل الثقافة بمضمون القيمي، وإن اعترف بأن لكل ثقافة نسقتها الخاص من القيم والمعايير. وفي مقابل هذا المفهوم الأنثروبولوجي الواسع نجد مفاهيم كثيرة أكثر تحديداً، ففكرنا ما تستخدم الثقافة للإشارة إلى النشاط الاجتماعي الذهني والفني، وفي أحيان أخرى إلى النشاط الفني وحده، أو النشاط الأدبي والفني دون النشاط العلمي الذي يعده البعض غير خاضع لأنساق الثقافات، باعتباره مرتكزا على حقائق مطلقة بعيدة عن التأثير بالذوق أو البيئة أو الموروث جميعاً.

ومن تعريفات الثقافة الأخرى التي تقى الضوء على معناها أنها مجموع العادات والفنون والعلوم والسلوك الديني والسياسي منظورا إليها ككل متميز يميز مجتمعا عن آخر.

ومن ثم يمكن فهم تعبيرات مثل "الصراع الثقافي" للتعبير عن الصراع أو التسليق بين ثقافتين متجاورتين، أو التغير والارتقاء في عدة جوانب من النمط الثقافي. كما يمكن استخدام لفظ الثقافة للدلالة على الجوانب العقلية والفنية للحياة، في مقابل الجوانب المادية والتكنولوجية لها، ومن ثم تصبح الثقافة بمثابة نمط كل الترتيبات المادية أو السلوكية - التي يحقق من خلالها - مجتمع معين لأعضائه إشباعاً أكبر مما يستطيعون في حالة مجرد الطبيعة. ويميز بعض الباحثين بين ثقافة مادية تشمل العدد والأدوات والسلع الاستهلاكية والتكنولوجيا وثقافة غير مادية تشمل القيم والتقاليد والتنظيم الاجتماعي، وتنطوي الثقافة على اكتساب وسائل اتصال اللغة، المطالعات، الكتابات) وأدوات عمل معينة، وأفكار وأعمال مثل الحساب، وعلى زاد ضخ من المعرفة والاعتقاد، وعلى منظومة من القيم، وعلى توجه ميول خص ملازم، ويمكن لكل هذا أن يكتمل ويرتقى بتربية متخصصة قليلاً أو كثيراً، وتدريب يسمح باستفادة اجتماعية بالأنشطة الفردية. ويرى الأنثروبولوجيون أن الثقافة تتمايز وتستقل عن الأفراد الذين يحملونها ويمارسونها في حياتهم اليومية، فمناصر الثقافة تكتسب بالتعلم من المجتمع المعاش، على اعتبار أن الثقافة هي جماع التراث الاجتماعي المتراكم على مر العصور. وعلى هذا يبعد هؤلاء عن الثقافة كل ما هو غريزي أو فطري أو موروثاً بيولوجياً. وللمنات الثقافية قدرة هائلة على البقاء والانتقال عبر الزمن، وكثير من هذه السمات والملاح التي تتمثل بوجه خاص من العادات والتقاليد والعقائد والخرافات والأساطير تحتفظ بكيانها لعدة أجيال. ويهتم علماء الاجتماع بدراسة تاريخ ثقافات الشعوب المختلفة من باب أن معرفة الماضي تساعد على فهم الحاضر. ظ: معجم المصطلحات على موقع الأنترنيت، وملاحظات نحو تعريف الثقافة ت.س. اليوت، أسئلة الثقافة، ص ١٧ - ص ٢٠.

٢٩ - أهداف الغزو الثقافي: ص ٧ - ص ٢١، ضمن كتاب موقف في اللغة والأدب والفكر.

30. Hegel, Principes de la philosophie du droit, trad. Robert Derath, Ed Vrin. 1975 Paragraphe 256, P. 257)

٣١ - قصة الحضارة، ص ٦٢٩ .